العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية النشأة والتطور دراسة تاريخية

م.د. محمد سالم احمد الكواز
مركز الدراسات الإقليمية
جامعة الموصل

م.د.منهل الهام عبدال عقراوي
المعهد التقني
عقرة

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٣/٤/٣ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/٥/١٦

ملخص البحث:

ظلت العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي تحكمها من الناحية التاريخية عوامل عدة، من أهمهما مصالح الدول الأعضاء والإرث الحضاري والثقافي. إذ لعبت الخلفيات الاستعمارية دوراً كبيراً في تحديد إمتداد العلاقات الخارجية وتطورها بين هاتين المنظمتين الاقليميتين، ولدراسة العلاقة المعاصرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، اوضحنا اهم المرتكزات الرئيسة لتلك العلاقات بين الجانبين التي كانت فيها الجوانب الاقتصادية الاساس الذي اعتمدت عليها نشأة العلاقات السياسية وكذلك التعاون في المجال الامني، لا سيما وان دول الاتحاد الاوروبي تُعد حرصها على الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي من اولويات علاقاتها مع دوله، حفاظاً على مصالحها المتبادلة.

Relations between the European Union and the Cooperation Council for the Arab Gulf States: The Evolution and The Development
A Historical Study

Lect. Dr. Mohammd Salim A. Al-Kawaz
Regional Studies Center
Mosul University

Lect. Dr. Manhal A. Aqrawi
Technical Institute
Akre

Abstract:

Relations between the Cooperation Council of the ArabGulf States and the European Union historically governed by several factors, the most important of the interests is Member States, civilization, and cultural heritage. The colonid backgrounds played large role in determining the extension and development of foreign relations between the two regional organizations, and to study the relationship of contemporary relationship between the GCC and the European Union. The resarchers made the most important cornerstone keys to those relations between the two sides among the economic aspects were the foundation on which the emergence of political relations relied as well as the cooperation in the field of security, especially since the EU is keen on security and stability in the Gulf region which is one of the priorities for its relations with the country, in order to preserve their mutual interests.

المقدمة:

اكتسبت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأتها أهمية إستراتيجية كبيرة من الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي لا يزال لديه مصلحة إستراتيجية قوية وإمكانية نحو إقامة علاقات أوثق مع دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ شراكة إستراتيجية اعتمدت على اتفاقيات ثنائية حددت البرامج والخطط للتعاون فيما بينهما.

إذ سعت دول الاتحاد على التعاون كمنظمة إقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من كونها تُعّد من الأسواق العربية الكبيرة استهلاكاً للسلع والمنتجات الأوروبية، وقد فعّلت دول مجلس التعاون مساعِ الاتحاد الأوروبي لتحقيق مكاسب متبادلة من خلال الاستثمارات العديدة بمختلف القطاعات الاقتصادية.

ولم يقتصر التعاون إلى هذا الحد، بل أشتمل التنسيق في عقد اتفاقيات عسكرية تضمنت عقود وصفقات للاسلحة، من اجل تنظيم منطقة إقليمية ومنطقة سلام للوصول إلى ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

تكمن أهمية هذا البحث في التركيز على اطر التعاون بين المنظمتين الدوليتين في سياق تاريخي التي اعتمدت على المصالح المشتركة، والعوامل التي أثرت بشكل فاعل في مستوى التعاون، وكان المنهج التاريخي المُعتمد في تغطية تطور العلاقات بين هاتين المنظمتين .

ولغرض الإحاطة بالموضوع قد المستطاع، تم تقسيم البحث بشكل مترابط وفقاً للمادة العلمية إلى محاور، تضمنت ظروف نشأة وتطور كل من المنظمتين على حدا، وكذلك مراحل نشأة وتطور العلاقات في المجال الاقتصاد والتجاري والنفطي، وكذلك في المجال الامني والعسكري، مع خاتمة وضحت اهم الاستنتاجات التي خلُصت بها مادة البحث في هذا الموضوع.

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: النشأة والتطور

أولاً: الاتحاد الأوروبي: ظروف النشأة والتطور

بالرغم من أن أصول فكرة التوحيد الأوروبي عميقة تاريخياً، إلا أن موضوع الوحدة بدأ يأخذ أبعاده الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وما خلفته من قناعة لدى الأوروبيين كافة من أن السبيل الوحيد لمنع تكرار مأساة الحرب هو التعاون بين الدول الأوروبية، وليس الحرب والدمار. وقد أتسمت حركة التوحيد الأوروبي بالاستيعاب الكامل للمعطيات القائمة داخل أوروبا، بما في ذلك الآثار المدمرة للحرب، فاعتمدت أسلوب الحوار والتعاون بديلا للصراعات والحروب(١).

ويُعّد الكثير من الساسة الأوروبيين أن مشروع مارشال الذي أعلن عنه وزير الخارجية الأمريكي **جورج مارشال** عام ١٩٤٧، الحجر الأساس لوضع أولى الخطوات العلمية نحو تحقيق فكرة التكامل والاندماج للمجتمعات الأوروبية، ويأتي الوضع الاقتصادي أهم دافع لطرح هذا المشروع نتيجة ما عانته أوروبا من صعوبات اقتصادية كانت قد خلفتها الحربين العالميتين، فضلاً عن أن تزايد نفوذ الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، ومحاولات توسع الاتحاد السوفيتي تجاه أوروبا، كان قد خلق حالة من الذعر للعديد من الساسة الأوروبيين الذين لم تكن لديهم الرغبة للإطاحة بحكوماتهم الديمقراطية والبرجوازية(٢).

وقد بدأت هذه الخطوات بإنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٤٨م، إذ قامت عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية بجهود دعائية مكثفة من اجل الوصول إلى وحدة أوروبية، ويعد مؤتمر لاهاي الذي عقد في أيار/مايس١٩٤٨ أول من جمع شمل هذه الجماعات، والذي نتج عنه قرار إنشاء جمعية برلمانية أوربية وظيفتها الرئيسة بحث الأمور ذات الأهمية المشتركة لدول أوروبا، والتوصل إلى وضع التدابير التي تحقق تعاونها في المجالات الاقتصادية والسياسية، وبعد دراسة ومناقشات مستفيضة تم الاتفاق على إقامة مجلس أوروبا الذي تألف من لجنة وزراء يكون كل وزير مسؤول أمام حكومته، وجمعية استشارية وظيفتها إجراء المدلولات

ورفع التوصيات إلى لجنة الوزراء، وقد وقعت بلجيكا وايرلندا وايطاليا والنرويج والسويد في أيار/مايس١٩٤٩ على قانون خاص بإنشاء مجلس أوروبا [٣].

وتحسيناً لمكانة المجموعة الأوروبية في النظام الدولي ومواجهة السياسة السوفيتية، وأثرها على أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كان المجلس بمثابة توحيد صفوفها وتكاملها في وجه أي اعتداء سوفيتي لغرب أوروبا، ولتحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية أهمها حماية حقوق الإنسان والحريات العامة في أوروبا [٤].

وفيما بعد سارت رحلة توحيد الجماعة الأوروبية بطريقة هادئة ومتدرجة منذ معاهدة الفحم والصلب في عام١٩٥١، التي دعت إليها فرنسا عن طريق وزير خارجيتها آنذاك **روبرت شومان** عام١٩٥٠ لتحقيق مشروع التعاون الاقتصادي الأوروبي، وبهدف تجنب مخاطر الصراع بين فرنسا وألمانيا على إنتاج الفحم وصناعة الصلب العنصرين الأساسيين في اقتصادهما. وقد عُدّ هذا المشروع الخطوة الفعلية لنشأة الاتحاد الأوروبي، لأنه ساعد على حل العديد من المشاكل الفنية التي تؤثر في فاعلية هذا التنظيم وعملية صنع القرار فيه، وقد ضمت هذه الجماعة في بادئ الأمر ست دول أوربية بعد أن تم إقرار ميثاق هذه الجماعة في باريس في نيسان/ابريل١٩٥١، ثم توسعت على مر السنين لتضم معظم دول القارة الأوروبية، ونتيجة تطور هذه الجماعة، فإن أهدافها تطورت أيضاً، فالهدف الرئيس من وراء تأسيس هذه الجماعة هو أن تكون البداية لتوحيد القطاعات الاقتصادية الأوروبية الأخرى تمهيداً للاندماج في قطاعات أخرى[٥] في الجانب السياسي والأمني لتحقيق تنسيق متكامل للدفاع المشترك وفق ما كان يعرف بالدفاع المشترك.

وانطلاقاً من نجاح التجربة الاقتصادية لجماعة الفحم والصلب، وما حققته من تقدم في الجانب الاقتصادي، ظهر اهتمام أوربي بالطاقة النووية والتجارة الإقليمية عبر إنشاء سوق مشتركة، فتم في ما بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة الذرية بموجب معاهدة روما وذلك في عام ١٩٥٧ عقب مفاوضات متتالية التي ذكرت على إزالة القيود عن التجارة، وخلق سوق أوربية مشتركة وسياسية وتجارية وزراعية مشتركة، فضلاً عن إقامة شراكة وتعاون مابين الدول الأعضاء على صعيد الطاقة النووية، او ما بات يُعرف بالطاقة النظيفة [٦].

وجرى في عام ١٩٦٥ اندماج تلك الجماعتين لتشكيل الجماعة الأوروبية، ونجحت الدول الست الأوروبية سياسة زراعية مشتركة أسهمت في حدوث ازدهار اقتصادي كبير شجع دول أوربية أخرى في عام ١٩٧٣ للانضمام إليها ليزيد عدد تلك الدول إلى تسعة [٧].

وفي عام ١٩٧٤ تم الاتفاق على وضع الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي، فتم إنشاء المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر من العام المذكور، وهو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، ويعقد مرتين سنويا في الظروف الخاصة، ووظيفته الأساسية وضع الخطوط العامة لسياسات الاندماج، وإعطاء التوجهات العامة لباقي مؤسسات الاتحاد

الأوروبي مثل المسائل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية والتنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء، وهذا ما أسهم في انضمام اليونان إلى الاتحاد عام ١٩٨١، وفي عام ١٩٨٦ انضمت اسبانيا والبرتغال ليصبح عدد الأعضاء (١٢) عضواً. أما التنظيم الثاني للاتحاد فتمثل في المجلس الوزاري الذي أنشئ عام١٩٩٣ ويطلق عليه مجلس الجماعات الأوروبية ويعقد مابين٨٠-٩٠ اجتماعاً في العام، ويُعّد أعلى سلطة لاتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي، وتم أيضاً إنشاء المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية الاجتماعية ومحكمة العدل الأوروبية، واعتباراً من المدة ١٩٩٩-٢٠٠٤ انضمت للاتحاد عشر دول أوربية من أوروبا الشرقية ولا سيما بعد أن تم توحيد دول الاتحاد الأوروبي عملة (اليورو) كعملة رسمية عام١٩٩٩ [٨].

وبهذا العرض الموجز كان الاتحاد الأوروبي قد نجح عبر تاريخه الذي يمتد لأكثر من نصف قرن في تقديم العديد من الانجازات، أبرزها الوحدة النقدية والتوسع في ضم دول أخرى، والتغلب على العقبات التي اعترت إقامة السوق المشتركة، وتحقيق منافسة عادلة في قطاع التجارة والزراعة والمواصلات، فضلاً عن إنجازات أخرى في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي والعلوم البيئية، ومجالات الطاقة والصناعة، وتوحيد الاتفاقات السياسة بما يخدم مصالح دول الاتحاد، والتأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ليصبح الاتحاد الأوروبي النموذج الأوروبي في التكامل الأكثر حضوراً في أذهان بقية المناطق الإقليمية للاستفادة من تجربته والتي استفادت منه بالفعل دول الخليج العربية، ويمكن اعتبار ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من دعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدى شركائه في مواجهة أي كارثة، وبمهمات عسكرية أو مدنية للمساعدة الهدف منه المحافظة على السلام إقليمياً ودولياً [٩].

فالاتحاد الأوروبي يُعّد بمثابة جمعية للدول الأوروبية التي تضم في عضويتها حتى الآن (٢٧) دولة أوربية، وتستخدم شعوب الاتحاد (٢٣) لغة وطنية، فضلاً عن أن أهدافه الرئيسة هي[١٠]:

١. تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق مستوى عالٍ من التشغيل، وتحقيق تنمية متوازنة مستدامة، وذلك من خلال إقامة منظمة اقتصادية دولية بلا حدود، وتقوية التماسك الاقتصادي والاجتماعي، وإقامة اتحاد اقتصادي نقدي، وعملة واحدة.
٢. تأكيد مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وذلك من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بما فيها بناء هيكل متطور من السياسات الدفاعية المشتركة.
٣. تدعيم حماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك بالعمل على بناء مواطنة اتحادية.

٤. المحافظة على الاتحاد وتطويره كمنطقة للحرية والأمن والعدل، والتي يتم فيها ضمان الانتقال الحر للأشخاص.

وبذلك نستخلص بأن الاتحاد الأوروبي هو الاسم الذي يُطلق على الجماعة الأوروبية الاقتصادية أو السوق الأوروبية المشتركة بعد ما دخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي (ماستريخت) في مطلع تسعينيات القرن العشرين حيز التنفيذ، إذ كان الهدف من تلك المعاهدة الدلالة على دخول حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر على الاندماج الاقتصادي بل طريق إلى الوحدة السياسية، ويمكن وصف الاتحاد الأوروبي على انه اكبر سوق في العالم لا بل تُعّد التجربة الاقتصادية الأوروبية أكبر تجارب التكامل والاندماج نجاحاً في العالم [١١].

وفي إطار تحرك الاتحاد الأوروبي نحو مواجهة الأسباب الرئيسية الداعية إلى تطويره، وزيادة ثقله، وتفعيل مكانته ودوره الإقليمي والدولي، فقد تم إقرار مشروع أول دستور للاتحاد الأوروبي الذي اشرف على إعداده الرئيس الفرنسي السابق **فاليري جيسكار ديستان** في قمة سالونيك في اليونان التي عُقدت في خزيران/يونيو٢٠٠٣، وذلك تمهيداً للتصديق عليه في اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأوروبي في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، ليبدأ التطبيق الفعلي له بصورة تلقائية اعتباراً من عام ٢٠٠٦ [١٢].

ثانيا: مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الفكرة وظروف النشأة

جاء قرار إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجسيداً مؤسسياً لواقع تاريخي واجتماعي وثقافي، إذ تتميز دول المجلس بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها، وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الساحلية التي تختص سكان هذه المنطقة، والاتصال والتواصل بينهم، وخلقت ترابطاً بين السكان في القيم والهوية، ويُمثل المجلس أيضاً رداً علمياً على تحديات الأمن والتنمية، كما ويُمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة لنوع من الوحدة العربية الإقليمية. ففي ١٦ أيار/مايس١٩٧٦ زار أمير الكويت آنذاك **الشيخ جابر بن احمد الصباح** دولة الامارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع نظيره **الشيخ زايد بن سلطان آل انهيان** بشأن إنشاء مجلس تعاون خليجي، واقترح فكرة إنشاء هذا المجلس لإحساسه بوجوب سد النقص الذي خلفته بريطانيا عقب انسحابها من منطقة الخليج العربي عام١٩٧١، وكان قد تم طرح فكرة إنشاء المجلس في قمة الجامعة العربية التي عُقدت في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٨٠، ومن هذا المنظور جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام١٩٨١ استجابة لظروف تاريخية وتطورات إقليمية أملتها ظروف داخلية، فرضت نفسها ودفعت في اتجاه التكتل الإقليمي[١٣]. وتُعّد الأسباب الخارجية الدافع الرئيس لإقامة المجلس، ويمكن ان نلخص مجملها بما يلي: [١٤]

١. اتفاقية كمب ديفيد عام١٩٧٨ التي عُقدت بين مصر وإسرائيل والتي أثارت استياء دول الخليج العربية، بحيث أدت إلى سقوط محور القاهرة- الرياض.
٢. التغير الذي حدث في إيران والذي أدى إلى الإطاحة بنظام **الشاه محمد رضا بهلوي** في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، وإقامة نظام حكم جمهوري إسلامي جديد، كان قد أنعكس سلباً على طبيعة علاقاته مع دول الخليج العربية.
٣. حادثة الحرم المكي الذي تعرضت له مدينة مكة المكرمة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ والتي أدت إلى احتلال الحرم على يد مجموعة مناهضة للنظام السعودي.
٤. تدهور علاقات المملكة العربية السعودية مع جمهورية اليمن الشعبية في الجنوب بسبب معاهدة الصداقة التي وقعتها الأخيرة مع الاتحاد السوفيتي في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.
٥. الاحتلال السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩، بحيث وفر ذلك للقوات السوفيتية قاعدة انطلاق للاتحاد ليكون اقرب إلى المحيط الهندي بكثير مما كان عليه من قبل، اي ان الخليج العربي وجد نفسه آنذاك داخل منطقة يستطيع السوفيت المطالبة عند الاقتضاء بحق حماية أمنهم القومي فيها.
٦. اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية عام ١٩٨٠ وتطوراتها التي أثارت فزع الأنظمة السياسية القائمة في منطقة الخليج العربي.
٧. إن الولايات المتحدة وبالرغم من وجود قواعدها العسكرية في سلطنة عُمان والبحرين والمملكة العربية السعودية، إلا أنها لازالت في حينها تعمل بفكرة الشرطي الإقليمي الذي لطالما أثار هذا المصطلح فزع الأنظمة الخليجية العربية الحاكمة في المنطقة واستياءها.

وهكذا دخلت النشأة في إطار عملية تكامل بين دول الخليج العربي في منظومة إقليمية متجانسة من حيث التكوين الاجتماعي والديني والنمط المعيشي الممتد من حياة البداوة وحياة البحر، وأسهمت عوامل وطنية إلى اتساع قاعدة التعاون الدولي بين الدول العربية الست (المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة) على الخليج العربي. وقد ظهرت الحاجة إلى التعاون والتكامل في مجالات مختلفة، ومن شأن هذه التفاعلات أن تساعد في تمكين هذه الدول من خلق حالة من الأمن ومواجهة الأخطار الخارجية[١٥].

ففي شباط/فبراير ١٩٨١ عُقد في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية مؤتمراً ضخماً ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست، وقد أسفر الاجتماع على الاتفاق لإنشاء مجلس التعاون بين هذه الدول، بذلك وصلت دول الخليج العربية على شكل التعاون بين الدول

الأعضاء وليس في شكل وحدة أو اتحاد. وفي ١٩ آذار/مارس١٩٨١ عقد وزراء خارجية تلك الدول اجتماعات في سلطنة عُمان، وتمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس(١٦).

وفي المدة ٢٥-٢٦ أيار/مايس١٩٨١ تم عقد مؤتمر القمة الأول للدول الخليجية، وتم التصديق النهائي على النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتشكيل الهيكل التنظيمي، الذي بدأ يقدم دول الخليج كمجموعة دولية تحدد مواقفها بشكل جماعي إزاء الأحداث الإقليمية والتطورات على الصعيد، وتقر عقد قمة دورية كل ستة أشهر بين زعماء الدول الخليجية الست بهدف التداول بشأن الموضوعات المتعلقة بالشؤون الداخلية للمجلس أو موقفه من الموضوعات الخارجية. وقد تشكل هيكل الاتحاد من مجموعة مؤسسات أهمها المجلس الأعلى وهو أعلى سلطة فيه تضم رؤساء الدول الست وتتبعه هيئتان الأولى خاصة بتسوية المنازعات، والثانية الهيئة الاستشارية للمجلس، وكذلك هناك مؤسسة المجلس الوزاري الذي يتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، وينعقد مرة كل ثلاثة أشهر، وتشمل اختصاصاته تقديم اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطور التعاون بين الدول الأعضاء وفي مختلف المجالات، ثم تأتي الأمانة العامة التي تتلخص مهامها في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك(١٧).

ونستشف من ذلك أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بإنشاء مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، تعد خطوة فاعلة لأنها تمكنت من انجاز تكامل اقتصادي وسياسي، فطبقا للمادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فان أهداف النظام الأساسي تتمثل في:

١. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
٢. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
٣. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية والمواصلات والثقافة والتعليم والصحة والإعلام والسياحة والإدارة والتشريع.
٤. وضع عجلة التقدم التقني والفني والعلمي في المجالات الصناعية والتعدينية والزراعية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص(١٨).

ولابد من الإشارة إلى انه منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تم إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات والمراكز والمكاتب التي تهتم في تطوير وسائل التكامل للدول الست

الأعضاء منها على سبيل الأمانة، مؤسسة الخليج للاستثمار الصناعية ومقرها دولة الكويت، وهيئة المواصفات والمقاييس ومقرها مدينة الرياض السعودية، والمكتب الفني للاتصالات، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي(١٩).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وقعت الدول الخليجية الست على اتفاقية، أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وأنشأت بموجبها منطقة التجارة الحرة بين تلك الدول، كما وحققت دول مجلس التعاون العديد من الانجازات خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي على المستويات الاقتصادية (وخاصة الطاقة والنقل والمياه والزراعة والكهرباء) والسياسية والعسكرية والأمنية والقانونية والقضائية والتعليمية والصحية والاجتماعية والبيئية والثقافية، لتحقيق التعاون والتكامل، ويُعّد ما أقرتهُ دول المجلس في عام١٩٩٨ الإطار العام لإستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى للمدة ٢٠٠٠-٢٠٢٥، والتي ترمي إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتكاملة في كافة المجالات والتنسيق بين خطط التنمية الوطنية(٢٠).

نشأة وتطور علاقات التعاون بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي:

لقد تبين من خلال ما تم عرضه، أن الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية هما منظمتان إقليميتان تأسستا لأهداف رئيسة ترمي إلى التنسيق والتكامل والاتصال بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات(٢١). وكمدخل نحو دراسة وتحليل العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، فثمة عوامل عدة تحكمها أهمها مصالح الدول الأعضاء والإرث الحضاري والثقافي الذي تحاول كل دولة من تلك الدول تشجيعه وترويجه، وقد لعبت الخلفيات الاستعمارية دوراً كبيراً في تحديد امتداد العلاقات بين المنظمتين وتطورها التي يمثلها الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية(٢٢).

كانت منطقة الخليج العربي وما تزال إحدى النقاط الساخنة في العالم، تجذب نتيجة لأهميتها الجيوبولوتيكية اهتمام القوى الرئيسة والفاعلة في النظام الدولي، فبريطانيا أدركت قبل غيرها أهمية المنطقة لما تحويه من ثروات طبيعية وبشرية فضلاً عن المركز الاستراتيجي.(٢٣) وقد عّبر عن هذه الأهمية احد المستشرقين البريطانيين بقوله:" **أنها شريان الحياة الرئيس لنا**" ، ووصفها الكاتب الفرنسي جان جاك بيزي بالقول:"**أن الخليج العربي قلب الشرق الأوسط جغرافياً، وبابه السحري، وصندوقه الذهبي الرائع...**" (٢٤) وصفها الرئيس الفرنسي السابق **جيسكارديستان** بقوله:" **أن هذه المنطقة تُعّد بالنسبة لفرنسا وأوربا مركز الثقل، ونقطة البداية، لالتقاء المحاور بين الشمال والجنوب في إطار العلاقات الدولية، وهذا ما يدعونا للاعتقاد أن القوة التي تسيطر على مسرح العمليات في البحر المتوسط وعلى مسرح العمليات في المحيط الهندي ستفرض سيطرتها بالتأكيد على الخليج العربي**" (٢٥) .

والعلاقات التي تربط بين الخليج العربي وأوروبا تعود إلى قرون تاريخية سابقة، فالمرحلة الأولى ترجع إلى بواكير التواجد الأوروبي في منطقة الخليج العربي في نهايات القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر من خلال جهود الاستكشافات الجغرافية للبرتغاليين في المنطقة، وفي أوائل القرن السابع عشر حينما انطلقت الدول الأوروبية تجاه الخليج العربي لتشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست سلباً على شعب الخليج العربي، وكانت الإمبراطورية الهولندية من أوائل الإمبراطوريات الاستعمارية التي ظهرت في تلك المرحلة، لكنها لم تكن وحدها بل سعى الانكليز في مطلع القرن السابع عشر وفي إطار الهند الشرقية إلى التعاون مع الهولنديين لطرد البرتغاليين في منطقة الخليج العربي[٢٦]نظراً لتزايد أهمية المنطقة اقتصادياً بوصفها تشكل طريقاً إلى الهند، فازداد صراع الأطراف الدولية التي تنافست مع بريطانيا في المنطقة كفرنسا والدولة العثمانية، التي انتهت بتغلب الانكليز في إبعاد الأساطيل الفرنسية والعثمانية[٢٧] ، بحيث تمكنت بريطانيا منذ نهايات القرن الثامن عشر من القضاء على قوة الدول الأجنبية التي سعت للوصول إلى الخليج العربي، فثبتت بريطانيا قوتها ونفوذها السياسي في الخليج العربي، وكان أسلوبها والوسيلة التي استخدمتها في هذا التثبيت هي الاتفاقيات السياسية التي أبرمتها مع حكام ومشايخ منطقة الخليج العربي وخاصة مع البحرين وحكام الإمارات وعمان، لاسيما بعد اكتشاف النفط في أراضي الخليج العربي[٢٨].

أما المرحلة الثانية، فأنه مع بدايات القرن العشرين تعززت وازدادت أهمية المنطقة الإستراتيجية والاقتصادية مع تزايد عمليات التنقيب عن النفط، التي دفعت بالغرب إلى السعي لإيجاد موطئ قدم لهم فيها، فبدأت بريطانيا في تحكيم وتشديد قبضتها بكل الطرق، وعّدت إقامة أية قاعدة بحرية أو موانئ محصنة في الخليج العربي من قبل أية قوة يمثل تهديداً لمصالحها ويجب مقاومته بكل وسيلة[٢٩] معّولة على الاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع حكام المنطقة، وبذلك وقعت منطقة الخليج العربي باستثناء المملكة العربية السعودية، تحت النفوذ الأوروبي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث استمر التواجد البريطاني في منطقة الخليج العربي حتى ١٦ كانون الثاني/يناير١٩٦٨، حينما صرحت الحكومة البريطانية بانسحابها عسكريا من المنطقة في مده أقصاه حتى نهاية عام١٩٧١ نتيجة ما واجهته بريطانيا من مشاكل اقتصادية التي تراكمت مع انحسارها عقب بروز حركات التحرر العربية واستقلال معظم الدول العربية، وظهور دعوات وحركات تحررية تنادي بالتحرر من السيطرة البريطانية في سلطنة عُمان.

لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ دول الخليج العربية بعد حصولها على سيادتها واستقلالها عام١٩٧١، إذ تنبهت تلك الدول ولاسيما عقب الانسحاب العسكري البريطاني إلى ضرورة بلورة مفهوم جديد لأمن الخليج العربي والذي تجسد في تأسيس مجلس التعاون الخليجي كمنظمة أمن جماعي لدوله، وبدأت العلاقات بين المجموعة الأوروبية وبين دول مستقلة ذات سيادة من الجانب

الخليجي تسير بشكل ثنائي، فالنمو الاقتصادي الصناعي للدول الأوروبية قد أدى إلى تزايد حاجة الأوروبيين للطاقة لاسيما بعد أن استعادت أوروبا مركزها الصناعي الدولي، الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية في عام١٩٨٠ مما دفع الغرب إلى تزايد اهتمامهم بهذه المنطقة والمحافظة على الوضع القائم فيها. وقد عّدت أوروبا بأن منطقة الخليج العربي بوجه خاص تحكمها مرتكزات عدة منها:

١. التقريب الثقافي بين الحضارتين الأوروبية والعربية.
٢. إقامة علاقات تعاون اقتصادية متبادلة بين الجانبين.
٣. ضمان استقرار امن الخليج العربي، وضمان استقرار النفط والأسواق في منطقة الخليج العربي(٣٠).

وبذلك حرص الأوروبيون على عدم هيمنة دول مركزية في الخليج العربي كالعراق وإيران، ودعم استمرار الحرب بينهما لإخفاقهما طوال المدة ١٩٨٠-١٩٨٨، وقد دعا بعض الساسة الأوروبيين في ذروة تلك الحرب وتحديداً في السنوات ١٩٨٤-١٩٨٥ إلى عدم انتشارها لتصل إلى الدول الخليجية العربية الست، كما أوضح مستشار رئيسة الوزراء البريطانية السابقة **مارغريت تاتشر** في ندوة جامعية بشأن الحرب العراقية- الإيرانية وذلك في عام ١٩٨٥ (٣١).

أي أن دول الاتحاد الأوروبي رسمت وصاغت أهدافها ومصالحها مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تسعى إلى تحقيقها لتعزز مكانتها ودورها في المنطقة، لاسيما بعد أن أخذت دول المجلس تتحرك على الصعيد الأوروبي كمجموعة إقليمية لإقامة علاقات أوثق مع الأوروبيين في الجانب الاقتصادي والسياسي والأمني، وهذا ما سنوضحه :

أولا: التعاون في المجال الاقتصادي:

ففيما يتعلق في مجال العلاقات الاقتصادية، فالتعاون الاقتصادي بالنسبة للاتحاد الأوروبي يشكل الهدف الأكثر أهمية في علاقاته مع مجموعة دول المجلس التعاون الخليجي، إذ يحتل الاتحاد المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاستثمار في منطقة الخليج العربي، وبخاصة تكرير النفط والسيارات والآليات والمعدات إلى جانب تدفق الاستثمارات الخليجية بعد ثورة أسعار النفط إلى أوروبا في مجال الودائع والأسهم والسندات بصورة هائلة (٣٢).

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فلم تبدأ علاقات التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي منذ وقت بعيد، إذ تباطأ التفاوض بين الطرفين أولاً لحين تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام١٩٨١، وثانياً للمعارضة التي كانت تبديها الولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى اتفاقية اقتصادية بين الدول الأوروبية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن تباين

وتضارب أراء ومواقف الدول الأوروبية، وعدم اتفاقهم على عقد اتفاقية اقتصادية تعاونية، أي أن أرائهم كانت تتراوح بين دول مؤيدة كفرنسا واليونان ودول معارضة كبريطانيا وألمانيا [٣٣].

إن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في المجال الاقتصادي ليست جديدة ، فقد بدأ التعاون الاقتصادي بينها حينما زار وفد رسمي من الجماعة الأوروبية المملكة العربية السعودية في عام١٩٨٣ للتفاوض مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي والتوصل إلى اتفاق بشأن تبادل المعلومات بين المنظمتين [٣٤] .

ويعود سبب تلك الزيارة، هو أن الدول الأوروبية ومنذ العام المذكور فرضت تعريفة كمركية عالية على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي البتروكيمياوية لاسيما المملكة العربية السعودية منها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة، فمن الجدير بالذكر كان التعامل الثنائي بين الجانبين يقوم أثناء السبعينيات من القرن العشرين في إطار الحوار العربي- الأوروبي، فضلاً عن أن الدول الخليجية الغنية كانت تمول عمليات التنمية والمعونات الأوروبية للدول الفقيرة، ومن جانبها فضّلت المملكة العربية السعودية والسوق الأوروبية المشتركة في عام١٩٨٢ أن يدخلا في إطار مباحثات تهدف للتوصل إلى إطار خاص للتبادلات التجارية بينهما يضمن تحديد التعريفات الكمركية، وأنشأت لجنة خاصة في مجلس التعاون الخليجي لمتابعة عملية التعاون الثنائي بين الطرفين [٣٥].

في عام١٩٨٤ بدأت المفاوضات بين الجانبين بشأن اتفاقية التعاون، ولكن كانت معقدة للغاية[٣٦] فتقرر في عام١٩٨٥ مواصلة التعاون رأت دول مجلس التعاون استقرارا أكثر مع الاتحاد الأوروبي بشكل يؤمن شروط أفضل لضمان تموين السوق الأوروبية المشتركة بالنفط، فاجتمع الطرفان الخليجي والأوروبي في آذار من العام المذكور في البحرين، وبعد مناقشات مستفيضة تم التوصل إلى نتيجة بضرورة عقد اتفاق إجمالي لدفع التعاون التجاري والاقتصادي قدوما إلى الأمام [٣٧].

استمرت المباحثات والمفاوضات الخليجية- الأوروبية طيلة المدة ١٩٨٦-١٩٨٧ التي ركزت على الأهمية السياسية والاقتصادية التي سيجنيانها إذا ما تحسنت علاقاتهما المستقبلية، بحيث اتفقا على إدخال مناقشاتهما مرحلة جديدة للتوصل إلى اتفاق شامل يخدم مصالح الطرفين وينشئ تبادلا تجارياً واقتصادياً واسعاً وقابلاً للتطوير يتضمن التبادلات التجارية والطاقة والتعاون الصناعي والاستثمارات والإعداد الفني [٣٨].

وجرى في١٧ حزيران/يونيو١٩٨٨ دراسة المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لاتفاقية التعاون الموقعة في لوكسبورج في١٥ من الشهر والعام أعلاه بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وقد أصدر الأخير تفويضه للمجلس الوزاري للدخول في مفاوضات مع الجماعة الأوروبية بهدف التوصل إلى اتفاقية للتجارة بين الجانبين [٣٩] .

فتم بالفعل توقيع اتفاقية ثنائية بين السوق الأوروبية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ديسمبر١٩٨٨ والتي تضمنت شرطين أساسيين، الأول: تضمن الاتفاق على وضع ملامح إنشاء منطقة اقتصادية حرة بين الجانبين في المستقبل، وتطرق الشرط الثاني إلى الاتفاق للتشاور والشراكة السياسية يتم على أساسها إنشاء مجلس مشترك على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة المشاكل المتعلقة بينهما، فضلا عن أن الاتفاقية منحت دول مجلس التعاون وضع الدولة الأولى بالرعاية [٤٠].

فتحت اتفاقية عام ١٩٨٨ آفاقاً لعقد اتفاقيات مماثلة وبشكل أوسع بين الجانبين، ففي عام١٩٨٩ توصل الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى صيغة تعاون تضمنت **اتفاقية التجارة الحرة- Free Trade Agreement (FTA)** التي كان هدفها المعلن تعزيز العلاقات وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني والمساهمة في إرساء السلام والاستقرار في المنطقة من خلال التنمية الاقتصادية وتنويع وتوظيف أموال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم على أثرها تأسيس مجالس وزارية مشتركة سنويا، والتعاون في مجالات الطاقة والصناعة والخدمات والزراعة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، وقد كشفت هذه الاتفاقية عن رغبة قوية بالتجارة وتوصلت إلى بنود تتضمن تأسيس منطقة تجارة حرة، وبالرغم من التوصل إلى إقرار بنود التعاون خارج اتفاقية التجارة الحرة في المجالات المدرجة في أعلاه، إلا أن العلاقات فيما بين الطرفين كانت عاجزة نظرا إلى الإخفاق في تحقيقها في حين ظل التعاون في المجالات الأخرى محدود [٤١].

فالعديد من المحللين الغرب وجدوا أن المفاوضات المتعلقة باتفاقية التجارة الحرة تعرقلت منذ البداية بسبب الجمود البيروقراطي والافتقار إلى الخبرة بخصوص المفاوضات التي تجري بين الكتل الدولية، كما ان الطبيعة الشاملة لاتفاقية التجارة الحرة المطلوبة قد أسهمت أيضاً في إطالة مدة المفاوضات، فضلاً عن أن العديد من القضايا التي كانت بحاجة إلى تناولها في النقاش هي خارج الإجراءات التحررية التي كانت دول مجلس التعاون قد تعاطت معها في السابق وعلى الأخص أن بعض دول المجلس الأعضاء لم تكن عضواً في منظمة التجارة العالمية عندما ابتدأت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، لذلك وجدوا أن من الصعوبة الوصول إلى وضع أرضية مشتركة، لا سيما وان إدارات مجلس التعاون كانت تفتقر إلى السلطة التي تخولها للتفاوض بالنيابة في جميع المسائل وخاصة الجديدة المتعلقة بالتجارة، فضلاً عن أن مفاوضي الاتحاد الأوروبي تذمروا من البيروقراطية الخليجية، هذا إذا علمنا بأن الكوادر الإدارية لمجلس التعاون تفتقر إلى الإمكانيات المتاحة والى السلطة التفاوضية من لدن الدول الأعضاء للوصول إلى إصدار قوانين عامة فيما يخص الإجراءات الكمركية، ومن ثم إزالة القيود الكمركية الداخلية، وفي التفاوض مع الأطراف الخارجية بالنيابة عن الدول الأعضاء[٤٢].

وأخيراً توصل المحللون إلى الأسباب السياسية دخلت لتطغى على الجانب الاقتصادي من تخوف نواب من اليمين واليسار للاتحاد الأوروبي، وعليه طرحت الذرائع والمسوغات التي تمكنت من تعطيل اتفاقية التبادل الحر مع مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٢، وبقى موضوع اتفاقية التبادل الحر بين الطرفين موضوع اخذ ورد من اجل رفع العوائق أمام توقيع الاتفاقية[٤٣].

إذ إن التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة مع دول الخليج العربية بحسب رأي الخبراء الاقتصاديين الأوروبيين يُعّد بمثابة خطوة مهمة في تعميق العلاقات بين المنطقتين في ميادين الاقتصاد والتجارة، وإقامة علاقات متميزة، لا بل سوف تكون تلك الاتفاقية الأولى من منطقة إلى أخرى [٤٤] .

ومن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، فان الفائدة الكبيرة سوف تكمن بالوصول المتكافئ إلى قطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجية، وفرصة للحصول على العقود الخاصة بالمشتريات الحكومية المربحة لدول مجلس التعاون لصالح الشركات التابعة لدول الاتحاد الأوروبي، والتي على الأرجح سوف تتمتع بامتيازات مربحة إزاء شركات دول مجلس التعاون، فضلاً عن أن اتفاقية التجارة الحرة سوف تكون خطوة ايجابية نحو إطار قائم على الأنظمة والقوانين الأمر الذي يسهم في تطوير مفهوم الثقة في ظروف التجارة، وكذلك الإمكانيات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، ومع ذلك فإن التأثير على الممارسات البيروقراطية سوف لن يكون بالقدر المطلوب وخاصة إذا لم تتبع آليات صارمة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى ذلك أن التأثير من المحتمل أن يختلف وقعه من بلد إلى آخر، وبصورة عامة أن الهدف المعلن للاتحاد الأوروبي هو العمل على تعزيز عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجية نفسها، وذلك من اجل تعزيز الاستقرار والازدهار في المنطقة [٤٥] .

كما أن دور دول الخليج العربية كمركز اقتصادي بارز يحتاج إلى أن ينعكس من خلال الجهود الأوروبية، وأخيراً أن لدى الاتحاد الأوروبي نزعة لدمج دول الخليج العربية في الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع ودعم تنوعها الاقتصادي وذلك من اجل تقليل ميلها نحو زيادة العائدات النفطية [٤٦].

فالاتحاد الأوروبي يدرك أهمية علاقات التعاون الاقتصادي والنفطي والاستثماري مع دول مجلس التعاون المالكة لثروة نفطية هائلة سواء من حيث الاحتياط العالمي أو من حيث الإنتاج الخام العالمي، والتي تزود دول الاتحاد الأوروبي بما يزيد على خمس احتياجاتها من النفط الخام، هذا فضلاً عن أهمية الاستثمارات الخليجية في دول الاتحاد الأوروبي والتي تبلغ (٤٠٪) من إجمالي استثمارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العالم، إذ تستورد الدول الأوروبية من الخليج العربي (٥٩٪) من احتياجاتها السنوية المقدرة (٧١٥) مليون طن منها (٤٠٧) مليون طن من

الخليج العربي، ويتضح من ذلك أن الاحتمالات الأكثر وثوقاً مستقبلاً هي استمرار تبعية الدول الأوروبية تجاه النفط العربي ولاسيما نفط دول الخليج العربية التي تزداد تدريجياً [٤٧].

ونتيجة لهذه الأهمية لجأت دول الإتحاد الأوروبي إلى وضع إستراتيجية موحدة إزاء منطقة الخليج العربي لتأمين مصالحها[٤٨] إذ تحوي دول مجلس التعاون الخليجي على ما يقرب (٧٠٠) مليار برميل من احتياطات النفط المعروف في العالم والبالغ(١٠٤٧,٧) مليار برميل حسب إحصاءات ٢٠٠٠[٤٩] فالمملكة العربية السعودية تمتلك ٢٦١,٦ مليار برميل، والإمارات العربية المتحدة تمتلك ٩٧,٨ مليار برميل، والكويت تمتلك ٩٦,٥ مليار برميل[٥٠]حسب تقديرات عام ٢٠٠٣. وتؤثر الجداول الآتية توقعات الطلب الأوربي على النفط الخليجي العربي، فضلاً عن بيان توقعات نمو الطلب على النفط حتى عام ٢٠١٥.

توقعات الطلب الأوروبي على النفط ١٩٩٥ـ ٢٠١٥ مليون برميل يومياً

الدول	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
أوروبا الغربية	١٣,٩	١٤,٣	١٤,٨	١٥,١	١٥,٤
أوروبا الشرقية	١,٤	١,٥	١,٥	١,٧	٢
المجموع	١٥,٣	١٥,٨	١٦,٣	١٦,٨	١٧,٤

المصدر:سعد الله الفتحي، البعد النفطي للعلاقات العربية الأوروبية، العرب والقوى العظمى: العرب وأوربا، منشورات بيت الحكمة،(بغداد- ١٩٩٩)، ص٢٣.

توقعات نمو الطلب الأوروبي على النفط للمدة(١٩٩٠ـ٢٠٢٠)

الدولة	فعلي/ب.ي(*)		توقعات/ب.ي(**)		النمو السنوي ١٩٩٦ـ٢٠٢٠
أوروبا الغربية	١٢,٥	١٣,٧	١٥,٣	١٥,٦	١٦,٠	٠,٧

المصدر: حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت- ١٩٩٠)، ص٢٩٣.

(*) فعلي يقصد به السنوات ١٩٩٠-١٩٩٦ لإنتاج النفط بالمليون برميل يومياً

(**) توقعات يقصد بها السنوات ٢٠١٠-٢٠٢٠ لإنتاج النفط بالمليون برميل يومياً

وفي حقل الاستثمار، فقد عدّ الاتحاد الأوروبي بدوله مجتمعة ثاني أكبر المستثمرين الأجانب في دول الخليج العربية، وهي استثمارات متعددة في ميادين صناعية متنوعة، كما أنها تتركز في السوق الخليجية على شكل مجموعة أوراق مالية كالودائع والأسهم والسندات[٥١].

أما مجلس التعاون الخليجي، يُعّد بدوله في المرتبة الخامسة على قائمة المستوردين من الاتحاد الأوروبي[٥٢] وخامس أكبر سوق تصدير للاتحاد الأوروبي مع فائض قوي ثابت في الميزان التجاري، وكمثال على حجم التبادلات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية منفردة مع الاتحاد الأوروبي، يلاحظ أن التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية بوصفها أكبر دول المجلس والاتحاد الأوروبي قدر بـ (٢٧) مليون دولار، إذ استورد الاتحاد الأوروبي سلعا وبضائع من المملكة العربية السعودية في مطلع التسعينيات من القرن العشرين (١٧،٤) مليار يورو والتي تقدر بـ (٢٠،٩٪)[٥٣].

فمنطقة الخليج العربي مثلت ميداناً رحباً لمختلف الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن النمو الحاصل في الاستثمار في الأسواق الخليجية لاسيما في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، إذ قُدرت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي لأوروبا في عام١٩٨٥ وعام١٩٩٠ ما قيمته (٢,١٣) مليار دولار في حين بلغت واردتها ما يقارب(١,١٨) مليار دولار.[٥٤] .وفيما يلي جدول يبين حجم الاستثمار والتبادل التجاري بين الطرفين

حجم الاستثمار والتبادل التجاري بين الطرفين:

العام	الصادرات (بمليارات الدولارات)	الواردات (بمليارات الدولارات)	حجم التبادل التجاري
١٩٨٥	٧,٨٥٦	١٥,٩٠٩	٢٣,٧١٥
١٩٩٠	١٠,٢٩٦	١٧,٨٨٣	٢٨,٢٧٩

ربيع كسروان، الملف الإحصائي، إحصاءات الطاقة في الوطن العربي، المستقبل العربي(بيروت)، العدد (٢٧٨)، ٢٠٠٢، ص ١٦٩

فمن الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الأخرى تسعى إلى النوع نفسه من العلاقات التجارية التفضيلية، فبعدما يقرب من ثلاث أعوام من المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون دخلت اتفاقية التعاون عام١٩٨٨ حيز التنفيذ التي عززت جميع مجالات التعاون وبخاصة التعاون الاقتصادي وأمن الطاقة [٥٥] إذ أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون متنوعة، وقد اعتلت الآلات ومواد النقل قائمة تلك الصادرات، من على سبيل المثال محطات توليد الطاقة، وعربات السكك الحديدية والطائرات وكذلك الأجهزة الكهربائية والأجهزة الميكانيكية، وسوق أوروبا التي تتمتع بخبرة تنافسية [٥٦].

ومنذ عام١٩٩٩ بلغ مجموع الصادرات الأوروبية إلى دول مجلس التعاون نحو (٢٥) مليون يورو في الوقت الذي بلغ مجموع الواردات الأوروبية حوالي (١٢،٤) مليون يورو، فشكل الميزان التجاري فائضاً لصالح الاتحاد الأوروبي [٥٧].

وقد اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي على تأسيس اتحاد كمركي فيما بينها في تشرين الثاني/نوفمر١٩٩٩ ليصبح ساري المفعول عام٢٠٠٣، ولم يكن ذلك بمعزل عن الدور الأوروبي

الرامي من ورائه إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الخليجي– الأوروبي، أي سيكون التعامل بين الطرفين تعامل بين كتلتين أو مجموعتين لتحقيق مكاسب اقتصادية للجانبين، فهذا الموقف يدل على الأهمية الإستراتيجية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمجلس التعاون ولمجاله الجغرافي الحيوي ودفعه باتجاه تحقيق التعريفة الكمركية الموحدة بين أعضائه لتكون منطلقاً لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الكتلتين، وعليه بدأت الجولة الأولى من المفاوضات الأوروبية مع دول مجلس التعاون لإقامة المنطقة التجارية وتحرير الصادرات الخليجية إلى الدول الأوروبية من الرسوم والقيود الكمركية على مراحل زمنية في مطلع عام ٢٠٠٠ والتي اشتملت على المنتجات النفطية المكررة والبتروكيميائيات والصادرات الزراعية والأسماك، وما شاكل ذلك [٥٨].

وفي عام ٢٠٠١ وضع الاتحاد الأوروبي مجموعة جديدة من قواعد التفاوض، وعقب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر من العام نفسه، ظهرت محاولات ملحة تدعو إلى المحادثات الرامية إلى تحقيق تعاون أعمق، من اجل إعادة تنشيط المفاوضات وتكييفها لتلائم التطورات في منطقة التجارة العالمية، وسياسة الاتحاد الأوروبي التجارية، إذ اعتمد الأخير على مجموعة جديدة من توجيهات تفاوضية في العام المذكور التي اشتملت الخدمات والاستثمار بشان اتفاقية التجارة الحرة بما يتوافق مع اتفاقيات التجارة الحرة المتفق عليها مع الشركاء الآخرين وتوجيهات التفاوض، التي وضعت إنشاء الاتحاد الأوروبي الكمركي لدول المجلس الخليجي كشرط لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة[٥٩].

فتم استئناف المفاوضات في عام ٢٠٠٢، واكتسبت زحما بعد دخول الاتحاد الكمركي لدول المجلس حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣ والموافقة على العمل المشترك في عام ٢٠١٠. والاتفاق ينص على التحرير التدريجي والمتبادل للتجارة في السلع والخدمات، وتهدف إلى ضمان مستوى مماثل في الوصول إلى الأسواق والفرص الاستثمارية مع مراعاة مستوى التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، مع العلم ان المفاوضات كانت موجهة لتغطية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع وتسوية المنازعات، كما نغطي الاتفاقية مسائل سياسية، مثل حقوق الإنسان والهجرة غير الشرعية، باعتبار ان اتفاقية التجارة الحرة تقوم على:

١. تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية من خلال تحرير التجارة وسوف تعزز من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة وإلغاء التعريفات الكمركية تدريجيا.
٢. تبسيط المتطلبات والإجراءات المتصلة بالواردات والصادرات.
٣. إدخال تغطية تتعلق بالكمارك والتعاون الإداري وتحركات رأس المال [٦٠].

وقد أعلنت المفوضية افتتاح أول مكاتبها التمثيلية في مدينة الرياض، وفي عام٢٠٠٤ انطلقت مفاوضات التجارة الحرة من جديد، لكن مع توسيع نطاق التبادل التجاري في الخدمات

والاستثمار، وكان من المقرر أن تركز الاتفاقية على التجارة الحرة في مجال الخدمات والسلع على نحو متبادل ومستمر، الأمر الذي يسهم في تحقيق مبدأ تكافؤ فرص بين الجانبين من حيث الدخول إلى الأسواق ومراعاة مستوى التنمية بالنسبة إلى دول المجلس، وقد ناقشت هذه المفاوضات مسألة دخول البضائع والخدمات إلى أسواق الطرفين والقواعد واللوائح العامة التي تُنظم حقوق الملكية الفكرية والمنافسة وتسوية الخلافات وقواعد المنشأ وحقوق الإنسان، كما وتم إعداد دراسة في العام نفسه أي ٢٠٠٤ التي خُلصت بأن إبرام اتفاقية التجارة الحرة سيسهم في تعزيز التقدم الاقتصادي لدول المجلس وتحقيق رخاء للاتحاد الأوروبي[٦١] .

وتجدر الإشارة إلى انه منذ عام ٢٠٠٢ أصبحت الدول الأوروبية أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون، إذ كانت واردات دول المجلس نحو (٣٦) مليار يورو من الاتحاد الأوروبي، أما واردات الأخير من الأول بلغت بنحو (١٨) مليار يورو، أما صادرات الاتحاد الأوروبي إلى دول مجلس التعاون أصبحت مهيمنة [٦٢].

وبلغت واردات الاتحاد الأوروبي بعد عام ٢٠٠٣ بنسبة (٢٣٪) وذلك من واردتها من نفط الخليج العربي، إلا أن التوقعات تتكهن بان يزداد اعتماد دول أوروبا على نفط الخليج خلال فترة العقدين القادمين، إذ أن الاحتياجات النفطية لدول مجلس التعاون قد تم استغلالها اقل مما هو عليه في أماكن أخرى لذلك فان حصتها من الإنتاج هي أقل من نصف حصتها من الاحتياطات العالمية، وتبقى المملكة العربية السعودية الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك قدرة فائضة وكافية للعمل على توازن تذبذبات الأسعار العالمية. وبما أن إنتاج النفط من دول مجلس التعاون يزداد من حيث أهميته، فان قدرته كمصدر للطاقة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي سوف تزداد [٦٣] وان شحنات الغاز من الخليج سوف تكون هي أيضاً على جانب من الأهمية فيما يتعلق بتوزيع شحنات الغاز بعيدا عن روسيا الاتحادية، فقد برزت قطر بصفتها المصدر الأكبر في العالم للغاز الطبيعي المسال ما جذب استثمارات هائلة من قبل عدد من الشركات الأوروبية، إذ كان تسليم أول شحنة من الغاز الطبيعي من قطر إلى بلجيكا في آذار/مارس٢٠٠٧ وذلك ضمن عقد طويل الأمد يصل إلى (٢٠) عام، وذلك من خلال تسليم مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً [٦٤].

ويشير بعض المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، إلى أن منطقة الخليج العربي ليست الآن ذات الأسبقية فيما يتعلق بسياسة الطاقة وذلك بصورة أساسية نظراً إلى طبيعة العلاقة التي لا تتخللها المشاكل، إذ أن الرغبة من جانب مجهزي الطاقة من دول الخليج العربية في دعم استقرار الأسواق والأسعار وتحاشيهم الأضرار بإمداد الطاقة التي لا يتطلب في نظر العديد من صانعي السياسة أي نهج رسمي أو جيوسياسي فيما يخص التعاون في مجال الطاقة مع دول مجلس التعاون التي تشكو من انه تتم معاملتهم من جانب الاتحاد الأوروبي على أنهم مصدر للطاقة، في الوقت الذي يسعى فيه المجلس إلى شراكة إستراتيجية أوسع [٦٥].

وقد عوّلت دول الاتحاد الأوروبي إلى وجود منافسة داخل مجلس التعاون بشأن قضايا الطاقة التي تتعرض إلى خلافات على نطاق كبير [٦٦] غير أن دول مجلس التعاون ترى ان الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى إدراك أن التامين طويل الأمد لصادرات الغاز والنفط ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى الأنظمة الخليجية، وان لهذا مضامين سياسية خارجية فيما يخص السياسة الاقتصادية الخارجية وفيما يتعلق بالحفاظ على أمن الخليج العربي وحسن نوايا القوى الخارجية [٦٧] وانه بحسب تقديرات دول مجلس التعاون. الذي يريد فيه الأوروبيون الوصول إلى الاستثمار عكس التيار لشركات الطاقة الخاصة بهم، فانه بالتأكيد لن تعود بالفائدة في مهمته في الاستثمار في الطاقات القصوى، بسبب مخاوف الدول المستوردة إزاء اضطرابات في الشحنات أو الأسعار [٦٨].

في عام ٢٠٠٧ عُقدت اجتماعات لتقريب وجهات النظر بشان وضع أساس قوي للتعاون في مجال الصناعة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، فتم توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية وبين غرفة برشلونة للتجارة والصناعة والملاحة بهدف إقامة مركز مقاولات ودعم عمليات نقل التقانة والمشروعات المشتركة، وعقب توقيع تلك المذكرة، شرع اتحاد الغرف التجارية بين الجانبين في توطيد أواصر التعاون بهدف تقوية العلاقات الاقتصادية بين بُلدان الطرفين، وكانت هذه المذكرة باكورة التعاون بينهما على مستوى الغرف التجارية، إذ اتفقا على تبادل الزيارات التجارية، وإقامة فعاليات مشتركة، مثل المؤتمرات والمعارض والاجتماعات السنوية [٦٩].

وبالعودة إلى المحاولات الجادة لاتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون، فقد استمرت اللقاءات والمناقشات بين الجانبين، إذ ناقش المجلس الوزاري الخليجي- الأوروبي المشترك في اجتماعه في أيار/مايس٢٠٠٧ الذي عقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية أخر ما توصلت إليه المفاوضات الجارية بعقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة، ولم يقف التعاون الاقتصادي الخليجي- الأوروبي عند تلك الحدود، إذ تم في ذلك الاجتماع طرح المبادرة الألمانية حول الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم، وإنشاء مركز دولي لتخصيب اليورانيوم، واستخراج الوقود النووي، فلقد تم التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يدعم مجلس التعاون الخليجي في إنشاء برنامج مشترك للطاقة النووية للاستخدام السلمي [٧٠].

ما يهمنا القول، إن هذا الاجتماع تعود جذوره إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين عام١٩٨٨ وهو الاتفاق الوحيد للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية ليكرس مستوى منظور العلاقات الإقليمية بين الطرفين في المجال التجاري، وكان هدفه التحرك إلى الأمام بالمفاوضات، وانه بالإمكان توقيع اتفاقية تجارة حرة بينهم، إذ وضح في حينها وزير الشؤون الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي **جي ستاينجر**، أن مجلس الرئاسة الألماني اخذ على محمل الجد بأن الاتفاقية يمكن أن يتم توقيعها، ووصفها بأنها سوف تسهل الطريق لعلاقات سياسية مكثفة [٧١].

فالبيانات والتصريحات التي صدرت عن دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي تؤكد على أن عام ٢٠٠٨ كان عام إحياء العلاقات بين الجانبين، إذ سادت أجواء من التفاؤل مع اقتراب إبرام اتفاقية التجارة الحرة بينهما التي طال انتظارها، فمن دون أدنى لاشك أن بطئ المفاوضات ترك انعكاسات سلبية على مسار العلاقات بين الطرفين ولم يخدم التعاون الايجابي بينهما [٧٢] .

إذ سعت الحكومة الفرنسية إلى تعزيز العلاقات الخليجية- الأوروبية انطلاقاً من دعوة الرئيس الفرنسي **نيكولاي ساركوزي** أثناء حضوره قمة باريس في تموز/يوليو ٢٠٠٨ ولتحقيق هذا الهدف، ارتأى مركز الخليج للأبحاث في دبي بالتعاون والتنسيق مع معهد باريس للدراسات السياسية وبمساعده من فريق التخطيط السياسي التابع لوزارة الخارجية الفرنسية، بتنظيم حلقة دراسية مشتركة على مدار يوم واحد بعنوان " **الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون: التحديات والآفاق في ظل رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي**"، وكان الهدف من هذا اللقاء رصد وتحليل القضايا ذات الاهتمام المشترك للاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون وطرح الموضوعات التي قد تسهم في الارتقاء بمستوى العلاقات بين الجانبين وتعزيز آفاق التعاون المشترك، وخلال المدة ١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ نظم المعهد الفرنسي أعلاه منتدى حول العلاقات الخليجية- الأوروبية في العاصمة النمساوية فيينا مؤتمر بعنوان: "**أوروبا والخليج ودول البحر المتوسط: إحياء التراث المشترك ورسم معالم منطقتنا الجديدة**"، وصرح الرئيس الفرنسي ساركوزي خلال المؤتمر موضحاً بأنه من الممكن تحقيق انجازات ملموسة من خلال إبرام شراكة مع دول الخليج، والجمع بين رؤوس الأموال الخليجية والخبرة والإدارة الأوروبية، مؤكداً ن ذلك يُسهم في إيجاد شرائح جديدة من رجال الأعمال والمستثمرين وجلب الرخاء وزيادة التفاعل الاجتماعي بين شعوب المنطقتين[٧٣].

وفي ظل التطلعات لإبرام اتفاقية التجارة الحرة، خطط الطرفان الخليجي والأوروبي لإقامة جملة من الفعاليات والمؤسسات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون مثل منظمة الخليج للاستثمار الصناعية التي بدأت في تموز/يوليو٢٠٠٨، والتي تمثل أول منتدى صناعي بين الطرفين في مدينة برشلونة الاسبانية لتعزيز التعاون الصناعي بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي وتنشيط مشاريع الشراكة[٧٤].

وكان قد عقد أول منتدى اقتصادي بين فرنسا ودول مجلس التعاون في باريس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٨ بغية الارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وفرنسا والاتحاد الأوروبي، وجاء المؤتمر الذي عقد بعنوان " **نحو شراكة إستراتيجية مستدامة**" في إطار الجهود التي تبذلها دول المجلس لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتنوع مصادر دخلها وجذب الاستثمارات الأجنبية [٧٥].

وأكد العديد من القادة الاقتصاديين العرب والأوروبيين، أن الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والإستراتيجية بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، تشهد ازدهاراً متنامياً في جميع المجالات، وجاء ذلك من خلال افتتاح المعرض والمؤتمر التجاري الخليجي- الأوروبي تحت شعار: "**الفرص والتجارة والصداقة**" في العاصمة البريطانية لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الذي نظمته غرفة التجارة البريطانية والأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة في دول مجلس التعاون، وقد أفادت الأمينة العامة والمديرة التنفيذية لغرف التجارة العربية- البريطانية **أفنان الشعيبي** في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط موضحة أن دول مجلس التعاون شريك اقتصادي مهم لبريطانيا، وان هذا المعرض سيعزز مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وأضافت بقولها: "**هدفنا توفير أرضية مشتركة للجميع للارتقاء من اجل العمل الاقتصادي المشترك والاستفادة من الفرص التجارية المتاحة التي تتوفر للمستثمرين في دول مجلس التعاون**". مؤكدة أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي تشهد تطورا متسارعاً منذ توقيع مذكرة التعاون التجاري والاقتصادي في عام ١٩٨٨ والتي أدت إلى مفاوضات تهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة تساعد على توثيق مختلف مجالات التعاون، كما وذكر **مارك هانس** الرئيس التنفيذي لهيئة البنوك العالمية، أن الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨ جذبت الأنظار إلى صناديق الثروات السيادية في الخليج العربي، والتي قدرتها التقارير بحدود (١٠٥) تريليون دولار، وقد تزداد في عام ٢٠١٥ إذا استمر برميل النفط عند المستوى (١٠٠) دولار للبرميل الواحد و (٨،٨) تريليون دولار في عام ٢٠٢٠[٧٦].

لكن مع ذلك فشل الطرفان الخليجي والأوروبي في تحقيق عقد اتفاقية التجارة الحرة، وذلك في اجتماعهما في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إذ خلا البيان الختامي المشترك من أية إشارة إلى مشروع اتفاقية التجارة الحرة، بسبب إصرار الاتحاد الأوروبي على تضمين هذه الاتفاقية لفصل خاص بحقوق الإنسان، وإصرار بعض دول مجلس التعاون ومنها المملكة العربية السعودية على إبقاء الرسوم الكمركية على عدد من السلع، وبالرغم من هذا التعليق إلا أن الجهود الخليجية والأوروبية تظل تصب في ضرورة عقد اتفاقية التجارة الحرة، ويتضح ذلك من خلال تأكيد الطرفين على أن هذا الموضوع يُعّد من أهم المواضيع المطروحة للنقاش والاتفاق عليها بينهما، وهو ما أكده **يوسف العُماني** وزير الخارجية العُماني [٧٧].

وبالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي قد وضعت حوار سياسي وثيق يدعو إلى تفاهم مشترك حول القضايا الإقليمية والدولية، لكن على ما يبدو أن هذا البعد لم يكن كافياً وحده للدفع إما لإبرام اتفاقية التجارة الحرة أو لإعادة تنشيط العلاقة الخاصة بين المنظمتين في ظل الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية عام٢٠٠٨، بحيث أن الحوار السياسي بين المنطقتين حتى الآن تفسيري، وليس موضوعي للتعامل في القضايا الإقليمية[٧٨].

إذ انعكست الأزمة الاقتصادية والمالية أولاً في الولايات المتحدة ثم انتقلت الى أوروبا، وكان لهذه الأزمة انعكاسات أيضاً على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي وهي بالإجمال تتعلق بعدد من القضايا أهمها :[٧٩].

١-ان الصناديق السيادية في دول المجلس تستثمر المليارات في سندات الخزانة الاميركية.

٢- ان الصناديق السيادية لدول المجلس لها استثمارات في البنوك والشركات والعقارات الاميركية والاوروبية وهي مترابطة.

٣- ان للمستثمرين الخليجيين استثمارات في البنوك والشركات والعقارات وحتى الاندية الرياضية والبورصة الأميركية والاوروبية، كما ان كثيرا من صناديق الاستثمار وودائع البنوك الخليجية مودعة في البنوك الاميركية والاوروبية.

٤- اندثار قسم كبير من قيمة هذه الاستثمارات وخصوصا في البنوك والشركات والعقارات.

٥- اندثار قسم من صناديق الاستثمار وودائع البنوك والافراد في البنوك الأميركية والأوروبية.

٦- ومع هبوط قيمة الدولار فقد انخفضت القدرة الشرائية للعملات الخليجية.

٧- مع تخفيض سعر الفائدة لبنك الاحتياط الفيدرالي الاميركي وكذلك اسعار الفوائد للبنوك الاميركية، فقد تراجعت مداخيل السندات والودائع الخليجية.

٨- افلاس بعض البنوك الخليجية مثل بنك أوال واندثار قسم كبير من رأس مال المؤسسة المصرفية العربية وموجودات بنوك اخرى.

ومع تصاعد ألازمة الاقتصادية والمالية الأمريكية، فقد انتقلت الازمة إلى أوروبا والتي ترتبط بدول مجلس التعاون بروابط اقتصادية ومالية كبيرة، خصوصاً أنه بعد احداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، انتقل قسم كبير من الاستثمارات الخليجية من الولايات المتحدة إلى أوروبا، إذ ان للصناديق السيادية الخليجية استثمارات كبيرة في البنوك والشركات والعقارات في أوروبا وبخاصة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وهولندا وسويسرا وغيرها. وبطبيعة الحال فقد لحقت بكثير من هذه البنوك والشركات خسائر ضخمة مثل شركة أوبل ورويال بنك استكتلندا وبنك باركليز، وكذلك الأمر بالنسبة لكثير من الصناديق، وقد تسبب ذلك في خسائر كبيرة للصناديق السيادية والبنوك الخليجية والشركات والأفراد. اي انعكست الأزمة على أسعار السلع الرئيسة التي تصدرها دول

المجلس إلى الاتحاد الاوروبي وبالتحديد النفط والغاز– وإن تحسنت أسعاره قليلاً–والبتروكيماويات ومنتجات الألمنيوم، وقد انعكس ذلك سلباً على واردات الدول والشركات الى حد أن أكبر شركة خليجية غير نفطية مثل سابك (شركة الصناعة الاساسية السعودية) سجلت خسائر لأول مرة في تاريخها وكذلك الأمر بالنسبة لشركات الالمنيوم والبتروكيماويات. كما إن هناك أزمة كبيرة في قطاع البنوك والمال، فهناك بنوك أفلست مثل بنك أوال والشركة الاستثمارية المالية العالمية في البحرين وجرى تعويم المؤسسة المصرفية العربية من خلال ضخ رأس مال جديد من قبل الدول المالكة وكثير من البنوك قلصت من عملياتها واستغنت عن عدد كبير من موظفيها وخصوصا في البحرين.

مع تفاقم الأزمة في أوروبا، فقد وجد الخليجيون دولاً وشركات وأفراداً أنفسهم في مأزق.إذ وجدوا أن استثماراتهم تتبخر مع انهيار بعض الشركات الاوروبية، أو أنها تندثر تدريجياً. والمطلوب منهم ضخ استثمارات جديدة لإنقاذ هذه البنوك أو الشركات، وبالفعل فقد اضطر صندوق أبو ظبي إلى ضخ أموال في استثمارات اوروبية، وكذلك كبار المستثمرين مثل **الوليد بن طلال** (شركة المملكة القابضة). إذ جرى إدخال المملكة العربية السعودية ضمن مجموعة العشرين، وشاركت في اجتماعي لندن وبتسبورغ ويستهدف ذلك تحميلها مسئولية المشاركة في إنقاذ الاقتصاد الأميركي والأوروبي، كما أرسل الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد وفوداً على مستوى عال مثل زيارة **جوردن براون** والرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي، وكانت الرسالة التي يحملها هؤلاء هي ضرورة ان تساهم دول مجلس التعاون الخليجي من خلال صناديقها السيادية في ضخ استثمارات في البنوك والشركات الاوروبية المتعثرة وهو ما طالب به الرئيس الأمريكي **باراك اوباما** أيضاً خلال زيارته للمملكة العربية السعودية [٨٠].

وهكذا يمكن القول أن العناصر الاقتصادية وضعت إستراتيجية العلاقات بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي التي أضحت أكثر حيوية اقتصاديا، وزادت أهمية متزايدة لتعزيز الاستقرار في المنطقة، وينعكس هذا التقييم في الالتزام من الجانبين لإعطاء المزيد من الدعم للعلاقة فيما بينهما [٨١] بالرغم من الفشل في التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة حال دون إقامة علاقات بما يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية لكلا المنظمتين [٨٢].

بمعنى أن ذلك لم يمنع من علاقات التعاون المزدهر لاسيما وان دول الاتحاد الأوروبي تُعد الشريك التجاري الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بحصة قدرها (١٨٪) من إجمالي التجارة الداخلية، وهذا ما بينته الإحصائيات في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين التي

توضح أن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي بلغ (١٠٤،٦٠٠) مليار دولار [٨٣].

وبالرغم من عدم التوصل إلى عقد اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٩، إلا أن العلاقات بينهما ظلت تخضع إلى مجموعة الأحداث والعوامل والأبعاد الموضوعية والذاتية التي جعلتها مرتبطة بموضوعات محددة مثل النفط والاستثمار[٨٤] وكذلك الأسلحة وهذا ما سنوضحه في مجال التعاون الأمني بين الجانبين.

ثانياً: التعاون في المجال السياسي:

مما لا شك فيه يُعّد الحوار السياسي المحور الرئيس الذي ترتكز عليه العلاقات الخليجية-الأوروبية، فبالرغم من أن اتفاقية التعاون لعام ١٩٨٨ سمحت بإجراء مفاوضات بشأن اتخاذ مواقف سياسية مشتركة، إلا أن الطرفان الخليجي والأوروبي كان قد أكدا في صدر الاتفاقية على وجود إرادة سياسية لإقامة هيكل جديد للحوار الفاعل وتوسيع قاعدة التعاون بين المنطقتين[٨٥] من خلال عقد اجتماعات سنوية للمجلس المشترك على مستوى الوزراء، إذ جاءت اللقاءات والمنتديات فرصة سانحة لمناقشة القضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك وتقريب وجهات النظر على الصعيد السياسي بين الطرفين.

وبطبيعة الأمر غلبت القضايا السياسية على البيانات الختامية للمجلس المشترك بعد كل جلسة، إذ ركزت تلك البيانات على القضايا الإقليمية والدولية، أما بالنسبة إلى المسائل التي عجز فيها الطرفان عن التوصل إلى اتفاق حول التفاصيل النهائية، مثل مفاوضات التجارة الحرة في عام١٩٨٩، فغالباً ما عوّلا على الحوار السياسي لتخطي مثل هذه العقبات، ومع أن البيانات الختامية كانت تدعو إلى ضرورة الإسراع بمفاوضات التجارة الحرة وتطبيق اتفاقية التعاون، إلا أن الحوار السياسي لم يستطع التغلب على العقبة الكؤود المتعلقة بمفاوضات التجارة الحرة أو المضي قدماً في التعاون الذي تقتضيه اتفاقية عام١٩٨٩. ودأبت الاجتماعات الوزارية على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحة الإقليمية والدولية، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط، وأهمية جعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومخاطر "الإرهاب". وبضرورة عامة تدعو البيانات الختامية المشتركة إلى تسوية النزاعات والصراعات التي تواجه المنطقة، ويعقب بعض المراقبين بقوله: "**لا تمتلك دول المجلس أو الاتحاد الأوروبي سواء بصورة منفردة أو مشتركة، إلا الأدوات التي تؤهلها لتطبيق ما تراه من حلول نظرا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحكم قبضتها بالكامل على خيوط اللعبة**"[٨٦].

وفي الاتجاه نفسه، اقترحت دول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢ تأسيس حوار أوربي-خليجي يصب في المسار الذي ترتجيه الدول الأوروبية لعلاقتها الخارجية ومبادئها في الإصلاح

السياسي للأنظمة السياسية الخليجية، وكما ينسجم مع الخصائص الوطنية والقومية الخاصة بها، وهنا تظهر الدول الأوروبية وكأنها تسعى إلى تطوير الوضع السياسي لدول مجلس التعاون والهدف منه تحقيق نوع من السيطرة بما يخدم ويحقق المصالح الأوروبية (٨٧).

وفي عام ٢٠٠٤ دعمت دول مجلس التعاون مبادرة الاتحاد الأوروبي لتوسيع الشراكة السياسية بين المنظمتين للاستفادة من لعب دور في تحقيق التوازن الإقليمي في ظل الهيمنة الأمريكية ليس فقط عسكريا بل وسياسيا لاسيما بعد الحرب على العراق وذلك حسب ما تراه دول الاتحاد الأوروبي (٨٨).

وبشأن ترسيخ التفاهم السياسي بين الجانبين، شاركت دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في مؤتمر مكافحة "الإرهاب" الدولي الذي عقد في مدينة الرياض السعودية للمدة (٥-٨) شباط/فبراير ٢٠٠٥، ودعا المؤتمر إلى أهمية الحوار السياسي للتعاون السلمي والتقارب بين الثقافات ورفض منطق صراع الحضارات، ومحاربة أي شكل من أشكال التحريض على العنف (٨٩).

وأثناء الاجتماع الوزاري المشترك الأوروبي- الخليجي الثامن عشر الذي انعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل في ٢٦ كانون الثاني/يناير٢٠٠٨، عمد الطرفان إلى مراجعة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط والبرنامج النووي الإيراني والأوضاع في العراق وقضايا "الإرهاب" والحد من انتشر الأسلحة النووية، وأكد البيان الختامي وجود مساحة كبيرة من الاتفاق بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية (٩٠).

إلا أن هذا التعاون والاتفاق الخليجي- الأوروبي لا يعني عدم وجود اختلافات بينهما حول القضايا السياسية، ففي الاجتماع السنوي الأخير بين الطرفان في ٢٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٩، أعلن الجانبين اختلافهما حول عدد من القضايا ولاسيما منطقة الشرق الأوسط وأهمها الملف النووي الإيراني، وأعمال القرصنة البحرية قبالة الشواطئ الصومالية (٩١).

في مطلع عام٢٠١٠ في الكويت عقُدت القمة الدورية لمجلس التعاون الخليجي، ومن المواضيع التي ناقشهتا المفاوضات ما بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي الذي أنجز دستوره وانتخب رئيسه وهو تطور مهم في مسيرة الاتحاد، والتي انعكست على مسار المفاوضات المتواصلة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي للتوصل الى اتفاقية تجارة حرة هي مستمرة منذ العام ١٩٩٣ دون التوصل الى اتفاق، إذ تجري مراجعة المفاوضات مرة في شهر أبريل/ نيسان من كل عام في اجتماع مشترك على مستوى وزراء الخارجية بالتناوب ما بين بروكسل وعاصمة خليجية وآخرها في مسقط في ٢٠٠٩، إذ أبدت دول مجلس التعاون تذمرها بل

عدم إصرارها على عقد اتفاق، والاكتفاء بالعلاقات مع الاتحاد الاوروبي. وأهم العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق فهي من وجهة نظر الطرفين كما يأتي: [٩٢]

أ- مجلس التعاون الخليجي:

١- الاتحاد الاوروبي يتحسس قضايا حقوق الانسان، وحقوق العمال المهاجرين، استنادا إلى قيم أوروبية دون مراعاة الخصوصية الخليجية.

٢-إن الاتحاد الاوروبي يصر على وضع تعرفات جمركية عالية على النفط والغاز والبتروكيماويات ويفرض حصصا لكل بلد خليجي وهي أهم صادرات مجلس التعاون.

٣- إن الاتحاد الاوروبي يرغب في أن يشمل اطار الاتفاق دوراً لمنظمات المجتمع المدني.

ب- الاتحاد الأوروبي:

١- إن احترام حقوق الإنسان بما في ذلك حقوق العمالة المهاجرة للاطراف المتعاقدة منصوص عليها في نظام الاتحاد واشتراطات عقد اتفاقيات التجارة الحرة.

٢- إن التعرفة الجمركية العالية المفروضة على البتروكيماويات يمكن ان تخفض تدريجيا.

٣- إن دور منظمات المجتمع المدني في إطار الاتفاق معمول به مع الآخرين مثل الشراكة الاورومتوسطية.

أما نمط العلاقة القائم فهو كما يأتي: [٩٣]

١- وجود سفير للاتحاد الأوروبي لدى مجلس التعاون الخليجي في الرياض مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ووجود سفير لمجلس التعاون الخليجي في بروكسل مع طاقم محدود لكل من السفارتين.

٢- تبادل ثقافي محدود بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي.

٣- قرب شمول مجلس التعاون ببرنامج إيراسموس العلمي ويستفيد منه طلبة الدراسات العليا.

٤- هناك اتفاقات تعاون في ميادين التجارة والاستثمار والتعليم والثقافة والصناعة والملاحة ومنع الازدواج الضريبي ما بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الاوروبي منفردة، حيث يمثل الاتحاد

الاوروبي المصدّر الأول لدول مجلس التعاون، كما يمثل مجلس التعاون المصـــدّر الأول للاتحـــاد، وخصوصا النفط والغاز والبتروكيماويات.

في ٢٦ ايلول/سبتمبر ٢٠١٢، افادت وكالة انباء البحرين التي عُقدت في مقر بعثة مجلـــس التعاون الخليجي في نيويورك جلسة مباحثات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، ترأسها عن جانب مجلس التعاون الأمير **عبد العزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود** نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية ، وبحضور كل من الشيخ **خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة** وزير خارجية مملكة البحرين، والدكتور **عبداللطيف بن راشد الزياني** الأمين العام لمجلـــس التعاون لدول الخليج العربية ، بينما ترأس جانب الاتحاد الأوروبي السيدة **كاثرين أشـــتون** الممثلـــة السامية للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي. وجرى خلال الاجتماع استعراض مجـــالات تطوير علاقات التعاون القائمة بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي والجهود الرامية إلـــى دعمهـــا وتعزيزها ، فضلاً عن إلى القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك(٩٤).

البعد الأمني في العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي:

تُعّد منطقة الشرق الأوسط وبخاصـــة منطقـــة الخلـــيج العربـــي ذات الميـــزة الاقتصـــادية والإستراتيجية البالغة الأهمية، واحدة من أكثر الأقاليم في العـــالم التـــي تعرضـــت إلـــى أزمـــات وصراعات مزمنة، فهذه المنطقة على مدى العقود الثلاثة الماضية تعرض أمنها إلى تهديد مباشـــر تمثلت بالنزاعات المسلحة في المنطقة وأهمها الحرب بين العراق وإيران ١٩٨٠-١٩٨٨، ودخـــول العراق عسكرياً إلى الكويت في ٢ أب/أغسطس ١٩٩٠، ثم جاءت الحرب الأمريكيـــة واحتلالهـــا للعراق في نيسان/ابريل ٢٠٠٣، فكان من أولويات دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على أمـــن نظامها الداخلي، الذي يُعّد جوهر وهدف سياستها الخارجية والمعيار الذي من خلاله تتحد السياسة، إذ حفزت مخاوف الأمن الداخلي على تحريك السياسة الخارجية بوصفها مخاوف أشـــد قـــوة مـــن توازن القوة التقليدية، والانجاز الأكثر أهمية في هذا المجال هو تشكيل قوات درع الجزيرة في عام ١٩٨٢، والتي تضم قوات دول مجلس التعاون الخليجي الست المشتركة وقوامها (١٥٠٠٠) ألـــف (٩٥).

وبالرغم من ذلك، لم تتمكن قوات درع الجزيرة من الدفاع عن دول المجلس وظهرت حدود قدرتها الحقيقية أثناء الدخول العراقي للكويت، ومن اللافت للانتباه، أن دول المجلس التعاون بالرغم من أهميتها الإستراتيجية والتحديات الإقليمية التي تواجهها، ظلت من بين المناطق القليلة في العـــالم التي تفتقر إلى وجود ترتيبات أمنية إقليمية، فدول مجلس التعاون تتعرض لتحديات أمنية هائلة جراء صغر حجمها مقابل ثرواتها الاقتصادية الهائلة، الأمر الذي جعلها محط أطماع الدول المجاورة ذات

المساحة الجغرافية الواسعة والقوى العسكرية والموارد البشرية الكبيرة، فبعض دول الجوار غير مقتنعة بالمنظومة الإقليمية الحالية أو تحاول تغيير الوضع الراهن. وكانت الحصيلة النهائية لغياب التعاون الأمني الجاد على مستوى دول المجلس هو مواصلة الدور الأمريكي المنفرد بتوفير الأمن لدول المنطقة، غير أن الولايات المتحدة ظلت أيضاً مصدر قلق وتوتر على المستوى الإقليمي، وتمثل العلاقات الخليجية- الأوروبية بصورة ما محور توازن مع الهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج العربي[٩٦].

تضامن الاتحاد الأوروبي مع تلك الهواجس الخليجية، فالرؤية الأوروبية للاهتمام بأمن الخليج العربي تنطلق من أن أمن الخليج العربي يعني أمن أنظمته السياسية، التي تؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات ووضع تصورات وترتيبات أمنية جديدة يضطلع من خلالها الاتحاد الأوروبي بدور مميز في صياغة مصالحه النفطية والتجارية وحمايتها المرتبط أمنها بالأمن في الخليج العربي، فبرز إثر ذلك مفهوم الدفاع الاقتصادي المشترك في مطلع تسعينيات القرن الماضي، إذ تبنى الاتحاد الأوروبي مشروعين لمساعدة دول المنطقة بغية حماية مصالح الأمن الأوروبي، وقد اتخذ المشروع الأول شكلاً سياسياً يتناول تنظيم معاهدة دولية خاصة بمضيق هرمز، والثاني اتخذ شكلاً عسكرياً تضمن إنشاء قوة بحرية عربية خاصة بإزالة الألغام البحرية لتأمين سلامة الملاحة البحرية، إذ تحاول الدول الأوروبية من خلال المشروعين تنظيم منطقة إقليمية محايدة إي منطقة سلام للوصول إلى ضمان الأمن في المنطقة [٩٧].

وقد سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى توسيع دورها ونشاطها بتقديم الدعم التكنولوجي لدول مجلس التعاون في الميادين الأمنية والدفاعية بهدف تحسين القوة الدفاعية الذاتية لهذه الدول وحماية الملاحة البحرية [٩٨]. فلقد احتلت دول الإتحاد الأوروبي، ثاني أكبر مستثمر في المنطقة بعد الولايات المتحدة، ولاسيما فرنسا التي استطاعت أن تحصل على عقود لبيع الأسلحة وصلت قيمتها إلى ٨,٣ مليار دولار عام ١٩٩٦[٩٩] وبهذا مثلت جانباً آخر من جوانب الأهمية بالنسبة لدول أوروبا، فضلاً عن الاتفاقيات الأمنية التي عقدتها أغلب دول مجلس التعاون الخليجي من دول الإتحاد الأوروبي وخصوصاً (فرنسا وبريطانيا) بعد العام ١٩٩٠[١٠٠]. ولبيان حجم مشتريات بعض دول الخليج العربية من الأسلحة الأوربية نستعرض الجدول الآتي:

جدول مشتريات بعض دول الخليج العربية من الأسلحة حسب بلد المصدر
مقدر بملايين الدولارات ١٩٩١ـ ١٩٩٩

الدولة	الولايات المتحدة	دول أوروبية فرنسا- إيطاليا ألمانيا- بريطانيا	دول أوروبية صغرى دول أوروبا الشرقية	دول أخرى	إجمالي
سلطنة عُمان					
١٩٩١ـ ١٩٩٤	-	٥٠٠	-	-	٥٠٠
١٩٩٥ـ١٩٩٧	-	٣٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٠
١٩٩٨ـ١٩٩٩	-	٤٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٠٠
قطر					
١٩٩١ـ١٩٩٤	-	٢٠٠٠٠	-	-	٢,١٠٠
١٩٩٥ـ١٩٩٧	-	٩٠٠	-	-	٩٠٠
١٩٩٨ـ١٩٩٩	-	١,٧٠٠	-	-	١,٧٠٠
الكويت					
١٩٩١ـ١٩٩٤	٣,٥٠٠	١,٨٠٠	-	١٠٠	٤,١٤٠
١٩٩٥ـ١٩٩٧	٩٠٠	٧٠٠	١٠٠	-	١,٧٠٠
١٩٩٨ـ١٩٩٩	٢,٥٠٠	١,٤٠٠	-	-	٣,٩٠٠

المصدر: التقرير الإستراتيجي الخليجي ٢٠٠١- ٢٠٠٢، ص٢٢٠.

فكل من فرنسا وبريطانيا عقدت اتفاقيات دفاعية مع العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، كما أسهمت ألمانيا بدعم وتدريب جيوش دول المجلس [١٠١] ففي تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٨ وقعت دولة قطر مع فرنسا اتفاقية دفاعية نصت على مشاركة الأخيرة في الدفاع عن أراضي قطر إذا ما دعت الحاجة، كما اشتملت الاتفاقية إجراء تدريبات مشتركة، فضلا عن إنشاء القاعدة العسكرية الفرنسية الجديدة في قطر [١٠٢] فمن الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون من أكثر الزبائن للسلاح الفرنسي منذ عام١٩٨٠ وحتى اليوم [١٠٣].

وربما تعد صفقة اليمامة من أكبر صفقات الأسلحة التي قدمتها بريطانيا للمملكة العربية السعودية في عام١٩٨٥ إذ تبلغ قيمتها(٦٠٠) مليون جنيه إسترليني أي ما يعادل مليار و(١٨٠) مليون دولار، التي اشتملت على إعداد من الطائرات الحربية المقاتلة البريطانية **SdA** و **SdV** وكذلك معدات عسكرية متنوعة [١٠٤].

وتشير المصادر بان هذه الاتفاقية وفرت بحدود (٣٠،٠٠٠) وظيفة للبريطانيين، وعدد غير قليل كذلك في المملكة العربية السعودية[١٠٥] مما دفع بريطانيا في عام ٢٠٠٥ إلى تجديد اتفاقيتها مع الحكومة السعودية بتزويد الأخيرة بـ (٧٢) طائرة مقاتلة من نوع تايغون لتحل محل طائرات تورنادو، والأنواع الأخرى، وتقدر قيمة الصفقة بـ (٦٠) مليار جنيه إسترليني، وهي تتضمن أيضا أعمال التدريب والتحديث ضمن شروط العقد [١٠٦].

ويبدو أن فرنسا قد خسرت حينما أخفقت في بيع طائرات من طراز رافال نتيجة ما حققته صفقة اليمامة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية وما ترتب عليها من إيقاف مكتب التحقيقات البريطاني (SFO) تحقيقاته مع الصناعة الجوية البريطانية والأموال الضخمة التي تتلقاها من تلك

الصفقة، وبناء على هذه الخلفية فان الاتحاد الأوروبي اخفق في التحرك والإعداد لأي خطة إستراتيجية مترابطة توازي الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي(١٠٧).

ولربما أن الاتحاد الأوروبي ونظراً إلى طبيعته السلمية لا يمكن أن يعوض الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي المضطربة ومنطقة الشرق الأوسط بصورة عامة. ومع ذلك يحاول الاتحاد الأوروبي صياغة سياسة خارجية أمنية تبلورت ملامحها بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بوضع إستراتيجية أمنية أوروبية من خلال مساعيه في تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين الأنشطة العسكرية عبر إنشاء وحدات التنظيم، ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٤ تم الاتفاق على مبادرة بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في مؤتمر القمة الذي عقد في اسطنبول بتقديم حلف الناتو تعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في١٢ مجال من ضمنها تحقيق أمن الحدود ومكافحة "الإرهاب"، وقد كانت تلك المبادرة من جانب بريطانيا، إلا انه سرعان ما تم كبح جماح نطاق المبادرة وذلك من لدن الدول الجنوبية من الاتحاد الأوروبي، التي كانت تصر على أن يحتفظ حلف الناتو بحوار متوسط تفضيلي(١٠٨).

وبالرغم من أن مبادرة اسطنبول جاءت خارج إطار الاتحاد الأوروبي إلا أنها مكنت الناتو من توسيع حدود تعاونه ما وراء منطقة البحر المتوسط كي يشمل دول مجلس التعاون(١٠٩) إذ توصلت تلك المبادرة للتعاون إلى التزامات تقتضي تطوير الإدارة الأمنية في الخليج العربي والتي تتضمن التعاون في مجال إصلاح الدفاع والإشراف المدني على القوات الأمنية، على الرغم من أن ذلك لم يكن بموافقة رسمية من قبل جميع الأطراف الأساسية(١١٠).

وقد وقعت بالفعل كل من دولة الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة اتفاقيات مع الناتو، بينما فضلت المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان عدم الانضمام إلى مبادرة اسطنبول للتعاون، فبعد مفاوضات أجريت بين الجانب الخليجي والجانب الأوروبي بشان شراء أسلحة دورية على غرار التي عقدت بين فرنسا وكل من قطر والإمارات العربية المتحدة، أعلنت الحكومة الفرنسية خلال زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى المنطقة في١٥ كانون الثاني/يناير٢٠٠٨، أن فرنسا تعتزم إنشاء قاعدة عسكرية دائمة قوامها (٥٠٠) جندي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجهيزات عسكرية وجوية وبحرية وبرية، وهذا ما حصل بالفعل في عام٢٠٠٩، كما وقع الطرفان في العام نفسه بروتوكول تعاون لتطوير القدرات النووية في دولة الإمارات (١١١).

فوجهة النظر الأوروبية تجد انه من الضرورة أن تشارك دول الاتحاد الأوروبي في ضمان الأمن في الخليج العربي لضمان دورها في امن المنطقة الذي سيتبعه ضمان تحقيق مصلحة أوربية، بوضع خطط دقيقة مع الولايات المتحدة لتأمين الحماية العسكرية للخليج العربي تعتمد شبكة واسعة من العلاقات ين القواعد العسكرية في الخليج العربي والقواعد الأخرى في بقية المناطق العربية، ومن الجدير بالملاحظة أن اتحاد أوروبا الغربية وفرنسا وألمانيا تحديداً ونتيجة التنافس بين الدول

الأوروبية ومصالحها، حاولوا الظهور بشكل مستقل وغير تابع للولايات المتحدة وحلف الناتو، كما عدت كل من فرنسا وألمانيا من أكثر الدول اهتماما وتفاعلا مع أمن الخليج العربي من خلال بنائهما علاقات أمنية وعسكرية مع دول مجلس التعاون الخليجي [١١٢].

الخاتـــمة

بدا من ما تقدم أن محاولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعزيز علاقاته مـــع دول الاتحاد الأوروبي، جاءت بهدف تأكيد حضوره كمنظمة إقليمية في الساحة الدولية، وكسب المزيـــد من التحالفات والصداقات التي تعزز أمنه، وتمثل علاقاته مع الاتحاد الأوروبي التي تعود إلى حقبة تاريخية طويلة، أنموذجاً لهذه المنظومة الخليجية بغية الاستفادة من تجربة التكامل الأوروبي وخدمة المصالح الخاصة لكل من المنظمتين.

ومن دون شك ، فإن تزايد الاستثمارات الأوروبية في الخليج العربي، وحجم تجارة الاتحاد الأوروبي المتدفقة في الأسواق الخليجية إنما خلـــق درجـــة مـــن التنميـــة الاقتصـــادية بـــين دول المجموعتين، وبالتالي دفع بصنّاع القرار الأوروبي إلى ديناميكية أقوى في التحرك السياســـي إزاء أية أحداث مفاجئة تحتاجها منطقة الخليج العربي التي من شأنها تهدد الأمن والاســـتقرار فـــي دول الخليج العربية.

إذ أن الهدف الرئيس للاتحاد الأوروبي في توجهه نحو دول مجلس التعاون الخليجـــي هـــو لضمان استمرار الاحتياجات من الإمدادات النفطية والطاقة، مقابل توفير الصناعات الأوروبية إلى دول مجلس التعاون لإقامة سوق لتصريف تلك البضائع.

وقد تفهمت دول مجلس التعاون الخليجي المغزى الحقيقي للدور الأوروبي وتعاملـــت معـــه ككتلة أو جماعة بإرادة موحدة، فقد سعى الطرفان الخليجي والأوروبي، بالرغم من إخفاقهمـــا فـــي التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة، إلى دفع مسار علاقاتهما إلى مســـتويات وآفـــاق متقدمـــة فـــي المجالات الاقتصادية والاستثمارية والسياسية والأمنية، الوصول بها إلى إطار مؤسسي يفضي إلى شراكة خليجية –أوروبية فاعلة، إذ قطعا شوطاً كبيراً في مضمار التعاون حقق ح مشتركة بشـــكل يوسع إطار التفاعل المشترك بينهما في مجالات متعددة .

هوامش البحث ومصادره:

(١)محمد فتوح مصطفى، مجلس التعاون الخليجي : الاتحاد الأوروبي ظروف النشأة، الانجازات، التحديات والدروس المستفادة، مجلة شؤون خليجية (البحرين)، العدد(٣٦)، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤،ص٦٢.

(٢)حواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي، دار المعرفة للنشر، الطبعة الأولى، (بيروت-٢٠١٠)، ص٨٢.

(٣)نشأة الاتحاد الأوروبي، مبحث متاح على الرابط الآتي:
http://www.etudiantdz.net/vb/showthead.php?t=11891;
http://alarbanews.com//vb/showthead.php?t=11891

(٤)أميرة محمد الشنواني، السوق الأوروبية المشتركة، (القاهرة-١٩٩٢)، ص١٥.

(٥)حواس، المصدر السابق، ص٧٨.

(٦)نشأة الاتحاد الأوروبي، المصدر السابق.

(٧) للمزيد من الإطلاع على عملية الاندماج الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.يُنظر: رنا مولود شاكر، دور الاتحاد الأوروبي في تحقيق التكامل، مجلة المرصد الدولي(مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد)، العدد(١٨)، ٢٠١١، ص٥٨.

(٨)مصطفى، المصدر السابق، ص٦٣.

(٩)للإطلاع على تفاصيل ما يقوم به الاتحاد الأوروبي من اجل الدفاع عن مصالح أوروبا. راجع، الرابط الآتي:
http://www.alwastnews.com/2644/news/read/339147/1.htm

(١٠)تأسيس الاتحاد الأوروبي وتطوره، مبحث متاح على الرابط الآتي
http://www.moqatel.com/openshare/bohoth/siasa21/TurkeyEulseco6.doc_cvt.htm

(١١)نشأة الاتحاد الأوروبي، المصدر السابق.

(١٢)تأسيس الاتحاد ...، المصدر السابق.

(١٣)مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموسوعة الحرة المتاحة على موقع ويكيبيديا؛ مصطفى، المصدر السابق، ص٥٧.

(١٤)للمزيد من الإطلاع على الدوافع الخارجية لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية. راجع:

Josef Wright Twinam, The Gulf Cooperation Council: The smaller Gulf States and State Relations,(London-1991),pp.107-118;

احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (جامعة البصرة – ١٩٨٦) ، ص ص٧٧-٧٨،؛ عبدالرحمن النعيمي، أضواء على مجلس التعاون والأمن الخليجي، مجلة دراسات عربية(بيروت)، العدد(١٨)، السنة السابعة، ١٩٨١، ص ٣٢.

(١٥)جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالرحمن واحمد ياسين، (عمان-١٩٩٥)، ص٢٧ وما بعدها.

(١٦)الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: عشرون عاماً من الإنجازات، (الرياض-٢٠٠٢)، ص ص٥-٦.

(١٧) للمزيد من التفاصيل، راجع: المصدر نفسه، ص٦ وما بعدها.

(١٨) نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،(بيروت-١٩٩٦)،ص١٤٣؛ مصطفى، المصدر السابق، ص٥٨.

(١٩) مصطفى،المصدر نفسه، ص ص٥٨-٥٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص٦٠.

(21) *Elena Melkumyan, EU-GCC Relations :Future prospects, http://www.ceeisaconf.ut.ee/orb.aw/melkumyan*

(٢٢)جاكومو لوشياني وتوبياس شوماخر، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي: الماضي وآفاق المستقبل، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، (دبي-٢٠٠٤)، ص٣.

(٢٣) حسن حمدان العلكيم: الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي: دراسة استشرافية، مجلة قضايا خليجية(المركز العربي للدراسات الإستراتيجية- الإمارات العربية المتحدة)، العدد(٣) ،١٩٩٩، ص٧.

(٢٤) صبري فارس الهيتي، الخليج العربي- دراسة الجغرافية السياسية، دار الرشيد للنشر، (بغداد- ١٩٨١) ، ص٢٥ ؛ إبراهيم خلف العبيدي، تأثير الوجود الأجنبي على أمن الخليج العربي، مجلة دراسات سياسية(بيت الحكمة- بغداد)، العدد(١١)، ٢٠٠٣.

(٢٥) رند حكمت، قراءة في المنظور الاستراتيجي الأوروبي للخليج العربي، نشرة متابعات دولية (مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد)، العدد (٩٢)،٢٠٠٢، ص٥.

(٢٦) للمزيد من التفاصيل حول ذلك، راجع: تاريخ الخليج العربي،السلسلة الثقافية العسكرية، (بغداد- ١٩٧٢)، ص٦٧ ؛ فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، (الإسكندرية-١٩٧٧)، ص ص١٤٠-١٥١ ؛ ؛ صبري فارس الهيتي، الخليج العربي- دراسة الجغرافية السياسية، دار الرشيد للنشر، (بغداد- ١٩٨١)، ص٢٥ .

(٢٧) ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي واقع وخيارات ودعوة إلى امن عربي إسلامي في الخليج، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت-٢٠٠٤)، ص١٧.

(٢٨) حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، (بيروت-١٩٧٣)، ص ص٣١-٣٤.

(٢٩) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي: جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، (دمشق-١٩٨٤)، ص ٣١٦.

(٣٠) طلال المجذوب، الأمن الأوروبي-المتوسطي، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد(١٢٤)، ١٩٩٦، ص ص٩٦-٩٧.

(٣١) محمد المصالحة، التعاون الإقليمي الدولي: دراسة في العلاقة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، مجلة المنارة(الأردن)، المجلد(١٥) ، العدد(٣)، ٢٠٠٩،ص١٥.

(٣٢) للتفاصيل، راجع: علي سيد صميغ، اثر التحولات الإقليمية والدولية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية،(القاهرة-٢٠٠٥)، ص ص٧٣ -٧٨.

(٣٣) بشارة خضر، أوروبا وبلدان الخليج العربية الشركاء الأباعد، ترجمة: حسن عبدالكريم قبيسي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت- ١٩٩٥)، ١١٩.

(34) *Geoffrey Edwards &Abdullah Babood, EU-GCC Relations: http:// grcevent.uk.corp.net/Cambridge/index.php? page=workshop&wname=2; Melkumyan, op.cit.*

(35) *Henner Fürting, GCC-EU political Cooperation: Myth or Reality? British journal of Middle Eastern Studies, Vol.31,No.1, May, 2004, p.26.*

بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الرابط الآتي:

http://www.jostor.org/stable/4145534

(36) *Melkumyan,op.cit.*

(٣٧)خضر، المصدر السابق، ص١٤١.

(٣٨) المصدر نفسه، ص١٤٢.

(39) *Melkumyan,op.cit.*

(40)*Fürting, op.cit.,p.27;*

وللمزيد من الإطلاع على تفاصيل بنود اتفاقية عام١٩٨٨ بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. يُنظر:

Official Journal L 054 , 25/02/1989, P. 0003 – 0015 Finnish special edition: Chapter 11 Volume 14, P. 0212 Swedish special edition: Chapter 11 Volume 14. P. 0212

(41) *Ana Echagüe ,The European Union and the Gulf Cooperation Council,(London-2007), p. 7.*

(42) *Giacomo Luciani and Felix Neugart (eds.), The EU and the GCC: A New Partnership, Florence: Bertelsmann Stiftung, Center for Applied Policy Research and The Mediterranean Programme, The Robert Schuman Centre for Advanced Studies, European University Institute, February 2005; p. 27.*

(٤٣) نوار محمد ربيع الخيري، مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي: مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون، مجلة دراسات الدولية(مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد)، العدد(٤٠)،٢٠٠٩،ص ٤٠؛ بشارة، المصدر السابق، ص١٤٨.

(44*) Emilie Rutledge, 'Quantifying the GCC's Expected Economic Gains', CC-EU Research Bulletin 2 (June 2005).*

(45) *Echagüe, op.cit., p.11.*

(46) *Ibid, p. 11.*

(٤٧)علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت–٢٠٠٥)، ص ص٢٣٨–٢٣٩.

(٤٨) حكمت، قراءة في المنظور الاستراتيجي...، ص٣.

(٤٩) عبدالخالق عبدالله، الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي(بيروت)، العدد (٢٩٩)، ٢٠٠٤، ص١٧.

(٥٠) التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢– ٢٠٠٣، تحرير: حسن أبو طالب، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية–الأهرام،(القاهرة– ٢٠٠٣)، ص١٢٥؛ عبد الخالق عبد

الله، الخليج العربي في القرن الجديد، في مجموعة باحثين، تحت عنوان: التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩- ٢٠٠٠، مؤسسة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (دبـــي- ٢٠٠٠)، ص١٧.

(٥١) الحاج ،المصدر السابق، ص١١٦.

(٥٢) عبدالله باعبود، العلاقات الخليجية- الأوروبية: الآفاق والتحديات، في مجموعة بحوث تحت عنوان: الخليج في عام٢٠٠٨-٢٠٠٩، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، (دبـــي- ٢٠٠٩)، ص١٥٥.

(٥٣) الخيري، المصدر السابق، ص٤١.

(٥٤) يُنظر:محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، منشورات مركز دراســات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،(بيروت-٢٠٠٠)، ص٧٥.

(55) *Helle Malmvig, EU-GCC relations in a changing security environment. http:// www.diis.dk*

(56) *Geoffrey Edwards &Abdullah Babood, EU-GCC Relations: http:// grcevent.uk.corp.net/Cambridge/index.php? page=workshop&wname=2*

(٥٧) الحاج، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(٥٨) الخيري، المصدر السابق، ص٤٢.

(٥٩) اتفاقية التجارة الحرة، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://www.europa.euldelegations/gulf_countries/eu_gulf_countries/trade_relation_/free_trade/agreement/index_ar.htm; باعبود، المصـــدر السابق، ص١٥٧ .

(60) *Ibid.*

(٦١) باعبود، المصدر السابق، ص١٥٧.

(62)*Echagüe, op.cit., p.36.*

(63) *Ibid, p. 12.*

(64) '*Ras Gas makes first delivery of LNG to Belgium',The Peninsula 2 April 2007, http://www.thepeninsulaqatar.com/Display_news.asp?*

section=business_news&month=april2007&file=business_news200704 0231428.xml

(65) *G. Nonneman, 'EU-GCC Relations: Dynamics, Patterns and Perspectives', GRC Working Paper, June 2006, p.20.*

(66) *Echagüe, op.cit., p.13.*

(67) *Abdulla Baabood, 'Dynamics and Determinants of the GCC States' Foreign Policy, with Special reference to the EU' in G. Nonneman (ed.), Analyzing Middle East Foreign Policies,(New York-, 2005), p. 152.*

(68) *Ibid, p. 153.*

(٦٩) باعبود، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٧٠) الخيري، المصدر السابق، ص٤٣.

(٧١) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٧٢) باعبود، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ص١٥٨-١٥٩.

(٧٤) للإطلاع على التفاصيل راجع: المصدر نفسه، ص ص١٥٥-١٦٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ص١٦٠.

(٧٦) الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأهم لدول الخليج، صحيفة الشرق الأوسط في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٨، متاحة على الرابط الآتي:

http://www.alsharq-alawsat.com/details/s.asp.htm

(٧٧) مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يفشلان في استئناف اتفاقية التجارة الحرة، مقال متاح على الرابط الآتي:

http://news.makktoob.com/article/2836025

(78) *Edwards &Baabood*, op.cit.

(٧٩) عبد النبي العكري، العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد(٢٦٤٤) في ٢ كانون الاول/ديسمبر٢٠٠٩، متاحة على شبكة الانترنت

(٨٠) المصدر نفسه.

(81) *Conzalo Benneto& L.N. Christian Koch, The Connection between the EU& GCC: Deep Growth:http://www.grc.net/index.php?frm_module= contents&frm_action=detail_ book&frm_ type_id=&op_ lang= en& override= Articles+ %253E+ The+ Bonds+between+ the+ GCC+and+ EU+ Grow+ Deeper&sec= Contents&frm_title= &book_id= 69542*

(82) *Richard Bonger, Stagnation in the European and Gulf Council: http://www.fride.org/downlood/wp80_Impasses_in_euro_End_abros.pdf*

(83) *Edwards &Baabood,* op.cit.

(84) *Ibid.*

(٨٥) باعبود، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٨٦) جاكومو و شوماخر، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٨٧) الخيري، المصدر السابق، ص ص٤٤-٤٥.

(88*) H. Huuhtaman, EU-GCC Relations: Towards a more political partnership? GCC-EU Research, Bulletin, Gulf Research Center,(Dobai-2005),p.11.*

(89) *Melkumyan,op.cit., p12.*

(٩٠) باعبود،المصدر السابق، ص ص١٦١-١٦٢.

(٩١) مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يفشلان...، المصدر السابق.

(٩٢) العكري، المصدر السابق.

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) إنصات الباحث، مجلس التعاون الخليجي يبحث مع الاتحاد الأوروبي مجالات تطـــوير علاقات التعاون، وكالة أنباء البحرين في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(95) *Baabood, Dynamics and Determinants…,p.156.*

(96) *Christen Koch, " Europe Should Stop Treating the gulf as us Backyard",*
http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/cI476/nr_672/i.html

(٩٧) غازي فيصل حسين، المنظور الجيواستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي، مجلـــة المستقبل العربي(بيروت)، العدد(٢٤٤)، السنة السادسة، ١٩٩٩، ص٦٦.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٩٩) مراد إبراهيم الدسوقي، أمن الخليج بين التوجه العروبي والتوجـــه الخـــارجي، مجلـــة السياسة الدولية(القاهرة)،العدد(١٠٥) ،١٩٩١ ، ص٩٣.

(١٠٠) أحمد الزهراني، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربـــي فـــي عقـــد التسعينيات، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص١١٤.

(101) *Christian Koch, 'European Energy and Gulf Security', European View, Vol. 4, No. 2006.*

متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الموقع الآتي:

http://www.jostor.org

(102) *Ibid*;

الخيري، المصدر السابق، ص٤٦.

(١٠٣) محمد العجلاني، السياسة الفرنسية في المنطقة العربية، في مجموعة بحـــوث تحـــت عنوان: العرب في الاستراتيجيات العالمية، إعداد: مصطفى حمارنة، (عمان-١٩٩٤)، ٢١٢ وما بعدها.

(١٠٤) للمزيد من الإطلاع على صفقة اليمامة. راجع: علي العتيبي، الأسرار الكاملة لصفقة اليمامة بين السعودية وبريطانيا: وثائق سرية تكشف الحقيقة حول صفقة اليمامة، سلسلة نحو استقلال المقدسات(٥٢)، مركز حجازنا للنشر، (د.م-د.ت).

(105) *Fürting, op.cit.,p.36.*
(106) *Ian Davis and Emma Mayhew, 'What Happens When a White Elephant Meets a Paper Tiger? The Prospective Sale of Eurofighter Typhoon Aircraft to Saudi Arabia and the EU Code of Conduct on Arms Exports', Occasional Papers on International Security Policy, 49, British American Security Information Council, December 2005*;
باعبود، المصدر السابق، ص١٦٢.

(107) *Echagüe,op.cit., 15.*
(108) *Ibid, pp.15-16.*

(١٠٩) باعبود، المصدر السابق، ص١٦٣.

(١١٠) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(١١١) المصدر نفسه،ص ١٦٣.

(١١٢) الخيري، المصدر السابق، ص ص٤٥-٤٦؛ العكري، المصدر السابق.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.